الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة 08 ماي 1945-قالمة-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـــم: العلوم الاجتماعيـــــة

تخصص:تخطيط وتنمية اجتماعية

المـــوضـــــوع:

دور مشاريع التنمية الريفية في الحد من الهجرة الداخلية

دراسة ميدانية مقارنة بين مشة الشارف و مشة بن عمارة من بلدية بوشقوف-ولاية قالمة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التخطيط والتنمية الاجتماعية

إعداد الطالبة:

بساقلية شافية

إشراف الأستاذ:

د/ ماهر قرحان مرعب

السنة الجامعية:2013-2014

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذه المذكرة حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجه و عظيم سلطانه .

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى الأستاذ المشرف ***عامر فرحان المعيني*** الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة ومساعداته.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لعمال مكتبة قسم العلم الاجتماعية بجامعة عنابة ، جامعة سوق أهراس، جامعة قسنطينة .

وأتوجه بالشكر و التقدير لسكان مشة الشارف و مشة بن عمارة على تعاونهم .

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

اهدي ثمرة جهدي هذه إلى والدي أطال الله في عمرهما.

إلى الذي كان سندي وعوني طيلة فترة الدراسة زوجي خالد .

والى إخوتي: نبيل ، عمر ، أيوب وأختي أمنة.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي: ثنية، سامية، صورية، سميحة، إيمان.

قائمـــــة المحتويـــات

مـــقـــدمـــــــــة.....01

الفصل الأول :الإطار العام للدراسة

تمهيد..... 05

أولا :الإشكالية.....05

ثانيا :الفرضيات 07

ثالثا :اهمية واهداف واسباب اختيارالموضوع.....08

رابعا :تحديد المفاهيم..... 09

خامسا: الدراسات السابقة.....13

سادسا :المقاربات النظرية.....20

خلاصة.....26

الفصل الثاني : التنمية الريفية

تمهيد.....28

أولا : خصائص المجتمع الريفي وإشكال الاستيطان فيه.....28

ثانيا :أسس التنمية الريفية 31

ثالثا : أهداف التنمية الريفي 32

رابعا :أهمية التنمية الريفية 34

خامسا : مقاييس التنمية الريفية 35

سادسا مناهج التنمية الريفية 38

سابعا معوقات التنمية الريفية 40

خلاصة 43

الفصل الثالث : الهجرة الداخلية

تمهيد..... 45

أولا : أشكال الهجرة الداخلية.....45

ثانيا : عوامل الهجرة الداخلية 48

ثالثا :أثار الهجرة الداخلية 52

رابعا : مقاييس الهجرة الداخلية 53

خامسا : الهجرة الداخلية في الجزائر 54
خلاصة 59
الفصل الرابع مشاريع التنمية الريفية في الجزائر
تمهيد
.....61
أولا : تجربة التسيير الذاتي (1962-1970) 61
ثانيا : الثورة الزراعية (1972-1980) 65
ثالثا :مرحلة تحسين القطاع العام(1981-1990) 67
رابعا : إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000) 69
خامسا : التجديد الريفي (2000).....70
خلاصة.....76
الفصل الخامس :الإطار الميداني للدراسة
تمهيد.....78
أولا : الإطار المنهجي للدراسة.....78
1-مجالات الدراسة 78
2-عينة الدراسة 79
3-منهج الدراسة.....80
4-أدوات جمع البيانات 80
ثانيا :عرض وتحليل البيانات 83
ثالثا : اختبار صحة الفرضيات 102
رابعا : النتائج العامة 104
خامسا : التوصيات والاقتراحات 105
خلاصة 106
الخاتمـــــة.....107
المراجـــــع 109
الملاحـــــق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
01	يوضح الهجرة الريفية نحو بعض المدن لأسباب أمنية	58
02	يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس	83
03	يبين توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية	84
04	يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	85
05	يمثل عدد أفراد اسر المبحوثين	86
06	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي	87
07	يوضح النشاط المهني للمبحوثين	88
08	يوضح المشاريع التنموية في كل من مشة الشارف ومشة بن عمارة	89
09	يبين استفادة المبحوثين من المشاريع التنموية	90
10	يبين أنواع الاستفادة من الدعم	91
11	يبين أسباب عدم الاستفادة من المشاريع التنموية	92
12	يبين الطبيعة القانونية لمسكن المبحوثين	93
13	يوضح مدى ملائمة المسكن من الناحية الصحية والاجتماعية	94
14	يوضح تفكير المبحوثين بترك المنطقة	95
15	يبين أسباب تفكير المبحوثين في الهجرة	96
16	يبين الاحتياجات التي لم تحققها مشاريع التنمية الريفية	97
17	يوضح مدى تعبير مشاريع التنمية عن احتياجات المبحوثين	98
18	يوضح مشاركة المبحوثين في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية	99
19	يبين مدى كفاية الخدمات والمرافق العامة للاستقرار بالريف	100
20	يبين صعوبات ومعوقات التنمية بمشة الشارف ومشة بن عمارة	101

مقدمـــة:

كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار ذا طابع ريفي، حيث أن أكثر من 90% من سكانه يعيشون في الريف،لكن استيلاء المعمرين على الأراضي الزراعية، و مع إنشاء المدن الكبرى بداية القرن العشرين اشتدت ظاهرة الهجرة الريفية، و بعد الاستقلال ساهمت في حدها عدة اعتبارات أهمها صعوبة بناء القرى التي تم تدميرها إبان الثورة، عدم وجود فرص عمل كافية في الريف، كما أن مشروعات التنمية تركزت في المدن وضواحيها.

لذا شرعت الجزائر منذ الاستقلال في تطبيق مجموعة من السياسات التنموية للنهوض بالعالم الريفي لما له من أهمية، باعتباره الأصل الثقافي و الحضاري و منه تتبع قيم المجتمع الأصلية و تقاليده التي تمنح المجتمع صلابة و تماسك من جهة، و أن التقدم الاقتصادي للمجتمع لا يتم إلا عن طريق تنمية قطاعه الريفي و الفلاحي من جهة ثانية، و للحد من الهجرة الريفية إلى المدن من جهة ثالثة.

و كانت أولى هذه السياسات تجربة التسيير الذاتي (1962، 1970) التي اختلف تطبيقها في الريف الجزائري عن بقية التجارب العالمية، حيث بادر الفلاحون بالإشراف على المزارع الشاغرة بعد أن غادر آلاف المعمرين، تلتها الثورة الزراعية (1971، 1980) التي ركزت على إنشاء التعاونيات الفلاحية و كذا القرى الاشتراكية.

و في ظل التحولات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر من تعديل الدستور و التوجه نحو اقتصاد السوق، اتخذت الحكومة إجراءات للتعديل الهيكلي، لكن الأزمة الأمنية أثرت كثيرا على الريف الجزائري حيث كان مسرحا للعمليات الإرهابية في تلك الفترة لذلك زادت معدلات الهجرة الريفية نحو المدن، و تدهورت ظروف المعيشة في الريف وانتشرت البطالة و الفقر، و من أجل ذلك تجلت ضرورة التنمية الريفية للتصدي لهذه الأوضاع، تسمح بزيادة الفرص الاقتصادية و ضمان التوازن بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية من حيث الخدمات الاجتماعية.

و لتحسين وضعية الريف أطلقت الحكومة الجزائرية إستراتيجية وطنية لتنمية الفلاحة الريفية، و التي تعرف بسياسة التنمية الريفية المستدامة أو سياسة التجديد الريفي للقضاء على جل المشاكل التي يعاني منها الريف و استغلال ثرواته مع المحافظة على حق الأجيال القادمة و تحقيق الأمن الغذائي، و ترقية الصناعات التقليدية والحرفية، وكذا المحافظة على عادات و تقاليد المجتمع الريفي، و من أهم آليات هذه الإستراتيجية: البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر....إلخ.

و قد جاءت هذه الدراسة لتبرز العلاقة بين السياسات التنموية الخاصة بالريف الجزائري والهجرة الريفية، فهي تهدف للكشف عن دور برامج ومشاريع التنمية الريفية في استقرار وإنعاش الريف، و إبراز جوانب الضعف والنقص في هذه المشاريع ومستوى تحقيقها لأهدافها المسطرة.

و قد أشتمل البحث على خمس فصول، أربع فصول نظرية وفصل ميداني للتحقق من صدق فرضيات البحث و الإجابة عن تساؤلاته، حاولت في الفصل الأول عرض إشكالية الدراسة و تحديد الفرضيات، و أسباب اختيار الموضوع وأهميته، ثم الأهداف التي تصبو إليها الدراسة، و تحديد و توضيح المفاهيم الأساسية في البحث، ثم عرض الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الظاهرة و مناقشتها، كما تطرقت إلى عرض المقاربات النظرية الخاصة بظاهرة الهجرة الريفية و الخاصة بالتنمية الريفية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للتعريف بخصائص المجتمع الريفي و أشكال الاستيطان فيه، و كذا عرض أسس ومبادئ التنمية الريفية ومناهجها ومعوقاتها.

و خصصت الفصل الثالث للهجرة الداخلية بعرض أهم أشكالها و عواملها وآثارها على كل من الريف والحضر، و المقاييس الخاصة بحساب معدلات الهجرة و كذا الهجرة الداخلية في الجزائر و أهم محطاتها.

و قد تعرضت في الفصل الرابع للسياسات التنمية الريفية في الجزائر بدءا بتجربة التسيير الذاتي، ثم الثورة الزراعية، ثم مرحلة تحسن نتائج القطاع العام، و إجراءات التعديل الهيكلي وصولا إلى سياسة التجديد الريفي.

أما الفصل الخامس يمثل الجانب الميداني للدراسة، عرضت في الجزء الأول منه الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها في البحث من مجال جغرافي بالتعريف بكل من مشة الشارف و مشة بن عمارة، ثم المجال البشري متمثلا في أرباب أسر كل المنطقتين، و المجال الزماني للدراسة و كذا المنهج المتبع و هو المنهج المقارن و أدوات جمع البيانات من ملاحظة و مقابلة و استمارة و وثائق وسجلات.

أما الجزء الثاني من الفصل الخامس فخصص لتحليل البيانات و تفسيرها و ربط النتائج بالدراسات السابقة، و استخلاص أهم النتائج، كما شمل مجموعة من التوصيات و الاقتراحات التي جاءت حسب النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

تمهيـــــــد

أولا: الإشكاليـــة

ثانيا: الفرضيات

ثالثا: أهمية وأهداف وأسباب اختيار الموضوع

رابعا: تحديد المفاهيـــــم

خامسا: الدراسات السابقة

سادسا: المقاربات النظرية

خلاصـــــة

تمهيـــد:

تعد صياغة وتحديد الإطار العام للدراسة من إشكالية وصياغة الفرضيات و التعرض للدراسات السابقة والاستفادة منها وكذا المقاربات النظرية الخاصة بالموضوع خطوة هامة وأساسية في أي بحث علمي خاصة البحث الميداني الامبريقي ، فشرح وتحليل المفاهيم الأساسية في البحث، و تبني إطار نظري محدد يكون بمثابة الخلفية النظرية التي ينطلق منها الباحث، و الإطار المرجعي الذي يوجه و يحدد مسار البحث.

أولا: الإشكاليـــة

في ظل التغيرات العالمية ابتدءا بالثورة الصناعية و الحربين العالميتين وموجة الاستعمارات، شهدت مدن العالم و بالذات عواصم دول العالم الثالث تركزا غير عادي للسكان فيها على حساب المناطق الريفية لتركز المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية في المناطق الحضرية، الأمر الذي أحدث فجوة واسعة بين المدن والأرياف، أدت إلى عدم الاستقرار السكاني للمواطنين في أريافهم، وبذلك ظهرت التنمية الريفية – التي تعتبر وليدة تلك التغيرات – كضرورة لإعادة التوازن بين المناطق في الدولة الواحدة، باعتبارها عملية تحسين في نوعية الحياة الريفية بالتركيز على التكامل بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية لجعل الريف مكان أفضل للعمل و المعيشة.

فالتنمية الريفية ترتبط بإستراتيجية التنمية العامة أو الوطنية و تساهم في مواجهة مشاكل المجتمع ككل، حيث يعتبر قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية و الصناعات الريفية خاصة التقليدية منها، من أهم القطاعات على مستوى الاقتصاد الوطني لكل دولة، فالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في المناطق الريفية يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي والنمو الاقتصادي للدولة ككل، و من جهة أخرى تساهم في زيادة معدلات الدخل و زيادة نصيب الفرد من الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي الحد من تيار الهجرة إلى المدن بل وخلق هجرة معاكسة إلى الأرياف.

و تعتبر الجزائر من الدول التي اهتمت بالتنمية الريفية خاصة في السنوات الأخيرة، نتيجة للنزوح الريفي المتزايد إلى المدن، فلقد شهد المجتمع الجزائري موجات هجرية داخلية

بارزة، كانت أولى المحطات إبان الحقبة الاستعمارية بفعل سياسات الاستيلاء على الأراضي التي مارسها الاستعمار الفرنسي.

و كانت المحطة الثانية بعد الاستقلال جراء ما عان منه الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير من دمار وتهديم، حيث كانت معظم العمليات العسكرية تتم فيه، ونتيجة لتركز مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المدن وضواحيها، لكن بعد التحسين في ظروف الريف و تزويده ببعض المرافق والخدمات الضرورية من مدارس، طرقات و كهرباء تراجعت نسبة الهجرة الريفية نحو المدن.

أما المحطة الثالثة و البارزة، فكانت جراء التحولات المجتمعة التي شهدها المجتمع الجزائري، فبعد صدور دستور 1989 الذي حدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، و التوجه نحو نظام ليبرالي يخضع لنظام السوق و يتخلى عن النظام الاجتماعي، فكانت الحصيلة ظهور رأسمالية مشوهة، حيث سرح الكثير من العمال، وارتفعت نسبة البطالة، وتدهور المستوى المعيشي، هذا إضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية في الجزائر بانتشار ظاهرة الإرهاب، فكانت الأرياف من أكثر الأماكن المتضررة لذا شهدت هذه الفترة موجة نزوح قسرى كبيرة نحو المدن.

أثبتت الدراسات السابقة حول الموضوع أن رغم السياسات المتعاقبة للنهوض بالريف الجزائري، إلا أنها لم تنجح في الحد من الهجرة، لذا شرعت الجزائر في تطبيق مخطط وطني للتنمية الفلاحية و الريفية بعنوان إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة أو سياسة التجديد الريفي في سنة 2003 مجسدة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، و ذلك للقضاء على جل المشاكل التي يعاني منها الريف وتنميته بالاعتماد على مجموعة من الآليات منها البناء الريفي، الدعم الريفي، القرض المصغر....إلخ، بالتعاون مع العديد من الجهات من حيث التخطيط والتنفيذ من مصالح الغابات و المصالح البلدية والولائية، مديرية الفلاحة والصناعة التقليدية، إضافة إلى مشاركة أعضاء المجتمع الريفي.

وانطلاقا من ازدياد معدلات الهجرة الريفية في الجزائر، وما نجم عنها من آثار على كل من المدن والأرياف، من نقص المنتوج الفلاحي وتكوين الأحياء القصديرية على تخوم

المدن،اكتظاظ المدن وترييفها، ظهور مشكلات اجتماعية عديدة....إلخ، نحاول من خلال بحثنا هذا تسليط الضوء على مشاريع التنمية الريفية ودورها في الحد من الهجرة الداخلية. و انطلاقا من السؤال الرئيسي التالي:

هل ساهمت مشاريع التنمية الريفية في الحد من الهجرة الداخلية؟

وهذا يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية للإلمام بالموضوع وهي:

1- ما مستوى تحقيق مشاريع التنمية الريفية لأهدافها؟

2- ما هي الاحتياجات التي لم تحقق بالنسبة لسكان الأرياف؟

3- ما مدى رضا سكان المناطق الريفية على خدمات مشاريع التنمية الريفية؟

ثانيا: الفرضيات

تعد الفروض حلقة وصل بين العمل النظري والميداني، فالفروض تحدد مسار عملية البحث العلمي، و تزيد من قدرة الباحث على فهم الظاهرة المدروسة من خلال تفسير العلاقات المتغيرات و العناصر المكونة لهذه الظاهرة.

و تعرف الفرضية على أنها "تخمين ذكي و تفسير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، و بالتالي فإن الفرضية عبارة عن حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن لمشكلة الدراسة."[1]

و قد اعتمدت في بحثي على فرضية رئيسية و هي:

- ساهمت مشاريع التنمية الريفية في الحد من الهجرة الداخلية .

و الفرضيات الجزئية :

- حققت مشاريع التنمية الريفية معظم أهدافها.
- هناك عدد من الاحتياجات الضرورية التي لم تحقق لسكان الأرياف.
- حققت مشاريع التنمية الريفية رضا غالبية سكان الأرياف.

---

[1]- ربحي مصطفى عثمان محمد غنيم: مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء، عمان، الأردن، 2000، ص 69.

ثالثا: أهمية وأهداف وأسباب اختيار الموضوع.

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع هام و هو التنمية الريفية و دورها في الحد من الهجرة الداخلية، و لهذه الدراسة أهمية علمية تكمن في أنها تعالج موضوعا من المواضيع التي تدخل في نطاق علم الاجتماع الريفي كفرع من فروع علم الاجتماع العام، و كذلك إثراء المادة العلمية في هذا المجال بالتعرض للأطر النظرية المفسرة للتنمية الريفية والهجرة.

أما الأهمية العملية تتمثل في النتائج التي تقدمها الدراسة بتسليط الضوء على برامج ومشاريع التنمية الريفية و أهميتها و مدى قدرتها على الحد من الهجرة الداخلية للمحافظة على التوازن بين الريف و الحضر في المجتمع الجزائري هذا من ناحية، و من ناحية أخرى إبراز مدى تأثير برامج التنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

2- أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن دور برامج التنمية الريفية في استقرار وإنعاش الريف.
- الكشف عن مستوى تحقيق مشاريع التنمية الريفية لأهدافها.
- الكشف عن جوانب الضعف أو النقص في مشاريع التنمية الريفية.
- الكشف عن مدى رضا سكان الريف عن خدمات مشاريع التنمية الريفية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي و نوجزها كالآتي:

- الرغبة الشخصية لتناول موضوع في مجال الاهتمام وهو الريف.
- الملاحظة الشخصية للباحث عن الموضوع و عن مشكلات الريف.
- أهمية التنمية الريفية و دورها في التنمية الوطنية.
- علاقة الموضوع بمجال التكوين الأكاديمي للباحث.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع بالدراسة، فهناك دراسات حول التنمية الريفية و أخرى ركزت على الهجرة الريفية، و نحاول في دراستنا هذه الربط بينهما، و التركيز على دور مشاريع

التنمية الريفية في التقليل من تيار الهجرة، بل و خلق تيار معاكس للهجرة من المدن إلى الأرياف خاصة من المهاجرين.

رابعا :تحديد المفاهيم:

1- تعريف المشروع:

يعرف المشروع على أنه مجموعة أنشطة أو عمليات متسلسلة ومترابطة هدفها إنتاج منتج (سلعة أو خدمة) وحيد و فريد في خصائصه، و كل مشروع له بداية ونهاية محددتين كما أنه ذي صفة مؤقتة ويتم تنفيذه بشكل تدريجي.

كما يعرف بأنه نشاط مقيد بزمن يتم به من أجل تقديم منتج أو خدمة لتحقيق تغيير مقصود.

و هناك ثلاث خصائص للمشروع:

1- أن المشاريع وقتية: أي أنها ذات فترة زمنية محدودة لها بداية محددة حيث تكون نهايتها هي تحقيق الأهداف التي تم تنفيذ المشروع من أجلها، و بالطبع فإن طول مدة المشروع تتباين بين مشروع و آخر حسب طبيعته حيث أن بعضها قصير و بالبعض الآخر طويل المدة قد تستغرق عدة سنوات، كذلك تجدر الإشارة إلى أن الفريق الذي يتم تشكيله لإدارة المشروع ينتهي بانتهاء المشروع.

2- منتج وحيد(سلعة أو خدمة): يكون المشروع عادة وحيد في خصائصه و لم يسبق أن نفذ بنفس المواصفات بشكل كامل حيث أن لكل مشروع ظروفه و أنشطته و أسلوب تنفيذه فمثلا هناك آلاف العمارات التي تم بناؤها و لكل منها مالك مختلف وتصميم مختلف ومقاول مختلف و موقع مختلف.

3- التدرج و التتابع في التنفيذ: يتم تنفيذ المشاريع بشكل متدرج و بخطوات متتالية حيث هناك زيادة في قيمة العمل المنجز، فالعمل بكل مراحله يجب أن ينجز بعناية و دقة لكافة التفاصيل[1].

---

[1] -صالح مهدي العامري: **الخطر في المشاريع: مشاريع اساسية واستراتيجيات الاستجابة**، جامعة البتراء ، الأردن ،2007 ص ص3-4.

التعريف الإجرائي:

المشروع هو مجموعة من الأنشطة الموجهة لتنمية المجتمع الريفي من الناحية الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

2-تعريف المجتمع الريفي:

أصل كلمة ريف تدل أو تشير إلى كلمة Rural و تعني القرية، أما في اللغة اليونانية نجد أن "Rus" تعني الريف.

و يختلف تعريف المجتمع الريفي من بلد لآخر، ففي مصر فإن التعريف الإداري هو الغالب حيث يصنف ضمن التقسيمات الإدارية، و توصف به القرى التابعة لإحدى المراكز الإدارية بالمحافظة. و في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المجتمعات المحلية ريفية إذا قل تعداد سكانها عن 2500 نسمة.[1] أما على أساس المهنة السائدة في الريف يعرف درايت ساندرسون المجتمع الريفي بأنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص و مؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية.[2]

و في الجزائر تم تعريف المجتمع الريفي إداريا و إحصائيا على أنه المنطقة المبعثرة : و هي ما تبقى من الإقليم الذي يتكون من مساكن مشتتة غالبا، و تكون محاطة بالحدود الإدارية للبلدية، و هي المنطقة التي لا تحتوي على تجمعات حضرية، لكنها يمكن أن تحتوي على بنايات صغيرة (قرى و مداشر) وبنايات مبعثرة و منفردة.

- القرى: هي مجموعة من البنايات يتراوح عددها ما بين 10 و 99 بناية تبعد عن بعضها البعض بأقل من 200 متر.

- الدشرة: هي مجموعة البنايات يتراوح عددها مابين 2 و 9 بنايات لا تقل المسافة مابين الواحدة والأخرى عن 200 متر.

---

[1] - محمد عاطف غيث: **قاموس علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 361.

[2] - عبد الهادي الجوهري: **معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 341.

- البنايات المعزولة: هي كافة البنايات البعيدة عن القرى و المداشر في حدود المنطقة المبعثرة للبلدية[1].

التعريف الإجرائي:

المجتمع الريفي هو وحدة جغرافية قليلة السكان، على شكل قرية أو دشرة أو بنايات معزولة، تعد الزراعة وتربية الحيوانات المهنة الأساسية لسكانه، تسود فيه العلاقات الشخصية غير الرسمية، ويمتاز أفراده بالتمسك بالعادات والتقاليد والقيم.

3- تعريف التنمية الريفية:

تعددت المفاهيم والاتجاهات حول التنمية الريفية، فهناك من يركز على التنمية الاقتصادية و التنمية الزراعية، بينما يركز البعض الآخر على التنمية الاجتماعية و تزويد القرويين بالخدمات الاجتماعية، أو النظر إليها بأنها الجهود المبذولة لزيادة دخل الأفراد في المناطق و خاصة الفلاحين المعدومين.

و عرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها: إستراتيجية مصممة تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف مما يستلزم توسيع أو انتشار فائدة التنمية بين هؤلاء الفقراء الذين يبحثون عن سبل العيش في المناطق الريفية[2].

و تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية الريفية بأنها: عملية يتم بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي و الحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمعات الريفية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[3].

و يمكن القول أن التنمية الريفية هي مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية و الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية و وفق سياسة اجتماعية محددة و خطة واقعية ملموسة و تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات

---

[1] – ديوان الإحصاء: **دليل التعداد**، الجزائر، 2008،ص7.

[2] –السيد رشاد غنيم: **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1998،ص281.

[3] –عبد الهادي الجوهري: **مرجع سابق**، ص70.

البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي، و في تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية و التكنولوجية و الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم و الصحة و الاتصال و المواصلات و الكهرباء و الرعاية الاجتماعية، و تعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية و الطبيعية و البشرية المتاحة و الميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، و ذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لكل الريفيين، و إدماج المجتمع الريفي في الحياة القومية وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية القومية[1].

التعريف الإجرائي:

التنمية الريفية هي مجموعة من العمليات و البرامج و المشروعات المبنية على أسس و قواعد علمية و التي تنفذ لإحداث تغيير في المجتمع الريفي في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، هذه العمليات تمثل أفكار وطموحات المجتمع الريفي، تعمل على استثمار البيئة الريفية أفضل استثمار مع احترام القيم والعادات والتقاليد السائدة للنهوض بالمجتمع الريفي و تحسين ظروف المعيشة فيه.

4-تعريف الهجرة الداخلية:

إن الهجرة في اللغة من (الهجر) ضد الوصل، و تعني الترك و المغادرة يقال هجر الشيء إذا تركه، و في اللغة الانجليزية يستعمل لفظ Migration و يعني به عملية الانتقال.

و الهجرة الداخلية تعني الانتقالات أو التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة الواحدة، بفعل عوامل الدفع و الجذب و هي أكثر الهجرات شيوعا لسهولة التنقل من منطقة لأخرى نتيجة انتشار المواصلات و قلة نفقتها، و بعدها عن التعقيدات الإدارية[2].

و تمثل الهجرة الريفية أهم أشكال الهجرة الداخلية و هي: الانتقال من الأرياف إلى المدن، و تزداد هذه الظاهرة داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز جذب،

---

[1] -السيد رشاد غليم: **مرجع سابق**، ص383.

[2] - أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص223.

و كلما اتسع نطاق مراكز الصناعة الجديدة في الوقت الذي يزداد فيه سكان المناطق الريفية فيزيد عن حاجة العمل الزراعي الحقيقي[1].

وهناك مصطلح وثيق الصلة بالهجرة الريفية و هو النزوح الريفي و يستعمل ليشير إلى الانتقال الجماعي لسكان الريف صوب المدن، إلا أن الباحث الإنجليزي (جراهام) استعمل لفظ الهجرة الريفية و قصد بها النزوح الريفي، فاللفظ الانجليزي (Rural Exodus) ذو مدلول واسع و يشمل الهجرة الداخلية، و إهمال الأرياف، و الهجرة الريفية و إخلاء الريف من السكان[2].

التعريف الإجرائي:

الهجرة الداخلية هي انتقال سكان الأرياف إلى المدن، و قد يكون ذلك نتيجة لفقر بيئاتهم و عدم توفرها على فرص العمل و الخدمات الاجتماعية، أو نتيجة تردي الأوضاع الأمنية، كما قد تكون لأجل تحقيق رغبات و إشباع حاجات لا تتوفر إلا في المراكز الحضارية.

خامسا: الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها في بحثي، تمحورت حول التنمية الريفية، و أخرى حول الهجرة الريفية ، و ركزت على الدراسات الجزائرية للاستفادة منها على مستوى التغيرات التي حدثت في سياسات التنمية الريفية، و على مستوى عوامل و أسباب الهجرة و معدلاتها.

1- الدراسات الوطنية:

1-1- الهجرة الريفية إلى المراكز الحضرية و الصناعية[3]، لصاحبها بلقاسم زغدود، حيث قام بدراسة ميدانية على حالة عمال مؤسسة فيروفيال بمدينة عنابة، سنة 1983م. و اعتمد الباحث على عينة من العمال قدرت بـ 10% من مجتمع البحث المقدر بـ 650 عامل أي ما يعادل 65

---

[1]- احمد زكي بدوي:**المرجع السابق**، ص361

[2] -محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر ، ص85.

[3] -بلقاسم زغدود: **الهجرة الريفية إلى المراكز الحضرية والصناعية**، ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،2006.

و من أهم نتائج هذه الدراسة: أن الهجرة القسرية هي النمط الذي ساد في تلك الفترة جراء العنف و الإرهاب، و أن عملية الهجرة وظيفية إزاء المهاجر و أسرته من حيث حصوله على عمل و أجر ثابتين، لكن على صعيد الأرياف و الحواضر بدت غير وظيفية سيما يتعلق بإفراغ الأرياف خاصة و من اليد العاملة في الزراعة و اكتظاظ المدن.

1-3- دراسة بعنوان "إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، البناء الريفي نموذجا[1] - لصاحبها عبد الرحمان سوالمية، أجريت الدراسة على عينة من ثلاث قرى من بلدية أولاد سلام التابعة لولاية باتنة و بلغ عدد الأسر في القرى 100 أسرة ، سنة 2010.

إن سياسة التنمية الريفية المستدامة أو سياسة (التجديد الريفي) الصادرة سنة 2003 تحتوي على مجموعة من الآليات (البناء الريفي، الدعم الفلاحي، القرض المصغر....)، و انطلاقا من هذه الآليات صاغ الباحث تساؤلات و فروض بحثه، السؤال الرئيسي للبحث جاء كالتالي:

- ما هو دور وفعالية هذه الإستراتيجية كوسيلة تهدف إلى ترقية الحياة الريفية اقتصاديا و اجتماعيا؟

و يندرج ضمن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى أداء كل آلية لوظيفتها المنوطة بها؟
- ما هي انعكاسات هذه الآليات على البناء الاجتماعي في المجتمع الريفي؟
- ما هو التقييم العام لإستراتيجية التنمية الريفية (المستدامة) التي تنتهجها الجزائر؟

إن ن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر من أنجع السياسات المطبقة في الجانب الريفي منذ الإستقلال إلا أنه لحداثتها لم تطبق جل الآليات، وأنها ساهمت إلى حد كبير في استقرار الأفراد في الأرياف خاصة أفراد القرى التي

---

[1]- عبد الرحمان سوالمية: التنمية الريفية المستدامة – البناء الريفي نموذجا- (دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010.

تتوفر على الخدمات الأساسية (ماء، كهرباء، مركز صحي، مدرسة)، و القريبة من الطريق الرئيسي.

2- الدراسات العربية:

2-1 الهجرة من الريف إلى المدن[1]: للباحث عبد القادر القصير دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة الريفية في المغرب، أجريت سنة 1980 اعتمد فيها الباحث على عينة حصية بحجم 691 مفردة من المهاجرين إلى مدينة القنيطرة المغربية، و استخدم منهج دراسة الحالة ومنهج المسح الاجتماعي مستعينا بأدوات البحث من استمارة ومقابلة.

انطلق الباحث من فرض رئيسي وهو:

أن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب تنتج عن إختلال التوازن بين إنتاج الأرض الزراعية و زيادة السكان المستمرة في الريف المغربي.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن العامل الإقتصادي هو أهم العوامل المحركة للهجرة من الريف إلى المدن.
- أن الهجرة الفردية أهم أشكال الهجرة الريفية.
- شملت الهجرة الشباب و القادرين عن العمل.
- الذكور أكثر هجرة من الإناث.
- أن المهاجرين ليسوا سواء من حيث القدرة على التكيف مع طبيعة الحياة الحضرية.

2-2 دراسة بعنوان الهجرة الريفية الحضرية[2]، للباحث أحمد فلاح العموش و هي دراسة ميدانية في تمثيل المهاجرين الريفيين إلى مدينة عمان سنة 1997، و اعتمد الباحث على عينة تمثل 20% من مجتمع البحث المكون من 2000 أسرة، أي ما يعادل 400 أسرة.

و انطلق الباحث من التساؤلات التالية:

---

[1] - عبد القادر القصير: **الهجرة من الريف إلى المدن (دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة الريفية في المغرب)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

[2] - أحمد فلاح العموش: **الهجرة الريفية الحضرية (دراسة ميدانية في تمثيل المهاجرين الريفيين إلى مدينة عمان)**، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية الجامعة الأردنية، المجلد 28، 2001.

– ما طبيعة الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية للمهاجر من محافظة الطفيلة إلى مدينة عمان من حيث العمر، و المستوى التعليمي، و المهنة و عدد أفراد الأسرة، و الدخل، و المسكن؟

– ما دوافع الهجرة من محافظة الطفيلة إلى مدينة عمان؟

– ما إتجاهات المهاجرين نحو الحياة الإجتماعية؟

– ما طبيعة ديناميات المشاركة الإجتماعية والسياسية للمهاجرين من محافظة الطفيلة إلى مدينة عمان؟

وبينت نتائج الدراسة أن العامل الإقتصادي يشكل الدافع الأهم في هجرة الريفيين إلى المدينة، وهو المتغير الأساسي في الحكم على تحسن الأوضاع بعد الهجرة، كما أظهرت الدراسة عدم إنصهار المهاجرين الريفيين ثقافيا في بوتقة الحياة الحضرية.

2-3 دراسة بعنوان الهجرة الداخلية (الضخ الريفي والتضخم الحضري) أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية[1]، للباحث صالح خليل الصقور، دراسة تطبيقية للمهاجرين من وادي الأردن إلى مدينة عمان الكبرى، قدرت العينة بـ 100 مفردة من الأهالي المهاجرين والأهالي المقيمين بالوادي، اعتمد على المنهج الوصفي والتجريبي بتقسيم عينة البحث إلى مجموعتين ضابطة و مجموعة تجريبية.

انطلق الباحث من مجموعة من الفرضيات نذكر منها ما يتعلق ببحثنا:

– هناك علاقة طردية بين النزوح و ارتفاع مستوى التعليم، أي أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زاد الإقبال على الهجرة.

– هناك علاقة بين النزوح ومستوى الخدمات الإجتماعية و العامة في مناطق الإرسال و الإستقبال.

و خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

---

[1] – صالح خليل صقور: الهجرة الداخلية (الضخ الريفي والتضخم الحضري) أشكالها و دوافعها وآثارها على البلدان النامية– الأردن حالة تطبيقية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- أن معظم المهاجرين ذوي مستويات تعليمية مرتفعة.
- عدم رغبة المهاجرين في العودة إلى الأرياف.
- تفوق عوامل الطرد من الريف على عوامل الجذب في الحضر.
- إن الذكور أكثر هجرة من الإناث، و أن الفئة العمرية ما بين (20-39 سنة) هي الفئة الأكثر ميلا للهجرة بنسبة 65%.

3- الدراسات الأجنبية:

3-1 دراسة بعنوان التنمية الريفية في رومانيا[1]، قام بها الباحث موندير سنة 1980،عرض فيها واقع التنمية الريفية في رومانيا و أسباب قيام مديرية التنمية الريفية و أهم الأعمال التي تقوم بتنفيذها.

فكان من أهم أسباب الإهتمام بالتنمية الريفية في رومانيا انه بعد سقوط النظام الشيوعي تم إهمال البنى التحتية الريفية والجمعيات التعاونية، و بما أنها كانت تابعة لمؤسسات لم يعد لها وجود فقد أهملت بشكل كامل حتى أكل الصدأ أجهزتها من جرارات و حاصدات إضافة إلى شبكات الري. و بدأ الريف الروماني بالإنهيار نتيجة هجرة الشباب إلى المدن من جهة و الهجرة خارج رومانيا من جهة ثانية، وبناءا على ذلك فقد عملت الحكومة الرومانية لمعالجة هذا الواقع وإيجاد الحلول المناسبة، فقامت بإلغاء الضرائب للمستثمرين الزراعيين و مصنعي الإنتاج الزراعي، و قدمت الإعفاءات على الأسمدة و غيرها من الإستثمار الزراعي.

عرض موندير أهم الأعمال التي قامت بتنفيذها مديرية التنمية الريفية أهمها النهوض في مجال السياحة الريفية، السياحة الدينية للمناطق الرومانية النائية، تشجيع الصناعات الريفية الحرفية، تقديم المنح والقروض للمستثمرين و الشركات العائلية الراغبة بتطوير أعمالهم وإصلاح الكثير من البنى التحتية.

---

[1]- monder : A.H agricultural Extension, A reference, FAO, Rome, 1980.

لكن دراسة رشيد زوزو التي جاءت بعنوان الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 جاءت نتائجها مختلفة إذ أظهرت أن العامل الأمني هو الذي أدى إلى النزوح الريفي فالهجرة قسرية و ليست اختيارية كما في الدراسات الأخرى.

أما دراسة بلقاسم زغدود عن الهجرة الريفية إلى المراكز الحضرية والصناعية، فركزت على جوانب الجذب الحضري و عوامل الطرد الريفي، وهو ما يتطابق مع دراستنا في ضرورة الحد من عوامل الطرد و تقليل الهوة بين المدن و الأرياف، فهذه الدراسة أرجعت سبب الهجرة إلى أن الريف الجزائري لم يستفد من المشاريع التنموية و على الخدمات الإجتماعية.

و ما يمكن أن يوجه لهذه الدراسات الخاصة بالهجرة أنها تركزت في معظمها على مناطق الوصول باعتبارها مناطق جذابة دون التركيز على مناطق الإرسال و هي الأرياف و عوامل الطرد فيها، فالعينات التي اعتمدوا عليها من المهاجرين دون غيرهم ممن لم يهاجروا باستثناء دراسة خليل الصقور الذي اعتمد على عينة من المهاجرين وعينة من المقيمين.

ونحن في دراستنا هذه سنتناول البيئات الطاردة للمهاجرين ممثلة بالمناطق الريفية مؤكدين على واقعها التنموي.

سادسا :المقاربات النظرية:

أولا: نظريات التنمية:

1-نظرية النمو المتوازن: يرى أصحاب هذه النظرية بأن تحقيق التنمية يتطلب توزيع متوازن للإستثمارت في مختلف القطاعات بحيث لا يكون هناك اهتمام بقطاع على حساب قطاع آخر.

ويرى روجنر نيرجس أن النمو المتوازن يشكل إستراتيجية فعالة لضمان نوع من التوازن بين القطاع الزراعي و الصناعي الذين يشكلان السبيل الأهم لإحداث التنمية المنشودة. و لتحقيق ذلك لابد من استثمار رأس المال على جبهة عريضة.[1]

---

[1] – حسن عبد القادر صالح: **التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية– دراسة تطبيقية على الوطن العربي**، دار وائل، عمان الأردن، 2002، ص 37.

و تركز هذه النظرية على التنمية الشاملة، وترجع ذلك إلى التكاملية للقطاعات التي يشكل كل قطاع فيها سوق لناتج القطاع الأخر. و يجب الإعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول بغرض إعطاء دفعة قوية الإقتصاد الوطني.[1]

و من جهة نظر أصحاب هذه النظرية فإن عملية التنمية تبدأ بالآتي:

- دفعة قوية متمثلة في حد أدنى من الإستثمارات.
- توجيه الإستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات الإستثمارية المتزامنة و في عديد من الأنشطة.
- أن تكون هذه المشروعات متكاملة من حيث خدماتها لإحتياجات الطلب الإستهلاكي.[2]

2- **نظرية التنمية المكانية:** يرى أصحاب هذه النظرية أن التخطيط للتنمية يكون على أساس الإختلافات المكانية بين منطقة و أخرى، وبسبب التركيب المكاني لكل منطقة، حيث أن التركيب المكاني لأي مستوى من المناطق هو حصيلة للعلاقة بين الأشكال المكانية (مدينة أم قرية أم مزرعة) و المحيط التي هي جزء منه.

و أن الأشكال المكانية تعكس أنماطا من السلوكيات التي وضعها المجتمع، وأن الصفة لأي شكل مكاني تأتي من خلال ما هو متوفر من موارد بشرية و طبيعية و اقتصادية في ذلك المكان، وعليه وبحكم هذه الصفات صار المكان يتسم بالإختلافات كون تلك الموارد موزعة بشكل غير متجانس لذلك ظهرت أنواع من التفاوتات بين أقاليم الدولة، أو داخل الإقليم والتفاوت بين الحضر و الريف.

فالمخططين الإقليميين ينظرون إلى التنمية على أنها وسيلة لإعادة تنظيم التركيب المكاني، وفق ما يتضمنه ذلك المكان من عناصر تعبر عن تكوينه الإقتصادي والإجتماعي و الحيوي،

---

[1] – ممدوح عبد الله أبورمان، محمد جاسم محمد شعبان العاني: **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان الأردن، 2005، ص 146.

[2] – المرجع نفسه: ص148.

لتحقيق الخدمة المرجوة للمجتمع المحلي، ويتم ذلك وفق كل أو أحد ثلاث عمليات مهمة في التنظيم المكاني هي:[1]

أولا: المنافسة: و هي الحالة التي تخلق نتيجة قرارات تعارض بين عناصر المكان فينتج عنها تغلب عنصر أو مجموعة عناصر في الظهور سواء كانت تلك العناصر طبيعية أو بشرية، فالمنافسة تعطي للمكان فائدة عن طريق جذب معظم النشطة الإقتصادية من المناطق المجاورة.

ثانيا: الدمج: يقصد به عملية تفعيل الأنشطة المكانية من خلال تأثير الإرتباطات التي توجد بين النشاطات والأماكن المختلفة في منطقة ما، وتكون هذه الوظيفة التدفق الجغرافي للسكان و الموارد و كذلك العلاقات الرأسية في الإنتاج وتوزيع النشاطات، ويظهر الدمج المكاني في شكلين هما:

– الدمج التفاعلي: الحركة بين الأماكن بدون تغير في العناصر التي تحركت كحركة الأيدي العاملة من الصناعة في مكان ما إلى الصناعة في مكان آخر.

– الدمج الوظيفي: الحركة بين الأماكن مع حدوث تغييرات مختلفة في العناصر التي تحركت.

ثالثا: الإنتشار المكاني: وهو عملية انتشار الإختراعات والإبداعات الفنية لعملية الإنتاج التي تضمن استمرار التنمية برغم العوائق البشرية و الطبيعية.

ونظرية التنظيم المكاني أو التنمية المكانية تنطلق من أن المكان كتعبير يشكل قوة مفروضة على القيم الإجتماعية و الإقتصادية السائدة.[2]

3– نظرية التنمية الريفية المتكاملة: تنطلق هذه النظرية من فكرة أن توفير كل المقومات التي تجعلى من الريف مكان تطيب فيه الحياة، يبدأ من فكرة المجتمع القروي، و هي فكرة إدارية جغرافية تقوم على تجميع القرى المتجاورة في وحدات جغرافية إدارية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة بحيث تصبح هذه القرية كبيرة كنموذج لعاصمة قروية للمجتمع الريفي.

---

[1] ممدوح عبد الله أبورمان، محمد جاسم محمد شعبان العالي: **المرجع السابق**، ص ص 18 20.

[2] – **المرجع السابق**: من ص 21 – 23.

و يذهب فريدمان في هذا الصدد إلى التفكير في إنشاء مدينة قروية تكون عاصمة منطقة ريفية، يبلغ عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة، هذه العاصمة القروية تنال تشجيعا تنموي من الدولة، و تكون إلى حد بعيد منعزلة عن المدن الكبيرة، والعلاقة بينها و بين المدن الكبيرة تتحدد وتتطور وفق أسس يتم اختيارها بإمعان.[1]

ثانيا: نظريات الهجرة:

1-النظرية الإيكولوجية للهجرة:

تفترض هذه النظرية أن هناك اتزان لابد من تحقيقه بين: حجم السكان، التنظيم الإجتماعي، التكنولوجيا، البيئة.كما تفترض بأن أي تغيير في التنظيم الإجتماعي أو التكنولوجي أو البيئة يصاحبه تغيرات في المتغير السكاني. (زيادة أو نقص).

وفي الوقت التي تحاول فيه العمليات الديموغرافية الثلاث: الخصوبة والوفيات، الهجرة استعادة التوازن المفقود فإن عملية الهجرة تنفرد بكونها استجابة غير مباشرة و لكن لها تأثير قوي.

2- نظرية الدافعية لإتخاذ قرار الهجرة:

يرى كل من سل (Sell) وديجونج (Degong) أن هناك أربع مقومات لنظرية الدافعية لإتخاذ قرار الهجرة و هي كالتالي:

-**الإتاحة:** لكي يتخذ الفرد قرار الهجرة فإنه من البديهي أن تكون الهجرة متاحة وممكنة.

- **الدافع:** يشير مصطلح الدافع إلى كل ما هو ذو قيمة في حياة البشر، و لهذا فإن الدافع الإقتصادي من أهم دوافع الهجرة. لكن هناك دوافع أخرى للهجرة كالسعي للوصول إلى الحرية سواء السياسية أو الدينية.[2]

-**التوقيع:** يتوقع الأفراد دائما أن الهجرة سوف تساعدهم على تحقيق أهدافهم حتى أن الأفراد يرون أن المهن ذات الأجر الأكبر تتوافر في المناطق غير المناطق التي يعيشون فيها، ولكن

---

[1] – رشيد زوزو: **مرجع سابق**، ص 216.

[2] – طارق السيد: **علم اجتماع السكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر: 2008، ص ص 128، 129.

إذا لم يعتقد الأفراد أن هناك فرصة حقيقية لتنفيذ الهجرة فإنهم لن يهاجروا. بمعنى لأنه إذا لم يكن عنصر التوقع موجودا فلن تكون هناك هجرة.

-**الحافز:** ويقصد به مزايا الموقع الحالي و مزايا الموقع المهاجر إليه، و مثال ذلك أنه عندما يكون للأسرة أطفال في سن التعليم فإنهم سوف يقارنون بين نظام التعليم في مكانهم الأصلي و بين نظام التعليم في الموطن الجديد و هكذا يمثل نظام التعليم دافعا آخر من دوافع الهجرة إذا كان متقدما في الموطن الجديد.[1]

3- نظرية الطرد والجذب: يذهب العديد من العلماء إلى تفسير ظاهرة الهجرة الريفية على أساس العوامل الطاردة والجاذبة.

ونجد جيرالد بريز يرجع أسباب طرد سكان الريف وهجرتهم الحضري إلى نظام ملكية الأرض الزراعية. حيث يؤدي ذلك إلى تفتيت الأرض باستمرار من خلال التوريث لأكثر من جيل، بالإضافة إلى سرعة نمو سكان الريف عن نمو الموارد الزراعية، كما أن طبيعة العمل الزراعي موسمية تؤدي إلى البطالة في أوقات كثيرة هذا بالإضافة إلى شعور الريفيين بالحرمان وأيضا إلى الخدمة العسكرية.

و يرجع جيرالد بريز قوة جذب المدينة للريفيين إلى الإغراءات التي تتمتع بها، وإلى المعلومات التي تروج لمزاياها و عن الحياة فيها من توفر الخدمات و مراكز الترفيه، هذا بالإضافة إلى تخصيص كثير من الإعتمادات المالية الوطنية لتنمية المدن الرئيسية و إهمال الريف.[2]

و يتفق معظم العلماء على أن أهم عوامل الطرد في الريف تتمثل في الحرمان الذي يعاني منه و نقص الخدمات وانخفاض مستوى المعيشة، و أن عوامل الجذب إلى المدن أهمها زيادة فرص العمل وارتفاع مستوى المعيشة، و توفر الخدمات والمرافق العامة.

---

[1] - طارق السيد: المرجع نفسه، ص ص 129- 130.

[2] - خليل عبد الهادي ابدو: **علم الإجتماع السكاني**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص ص 135- 136.

-توافر الحماية و الأمن.

فمن خلال نظرية الطرد والجذب يمكن معرفة عوامل وأسباب الهجرة الريفية، وعلى أساس تلك العوامل توضع خطط وبرامج التنمية الريفية تعمل على تحسين ظروف الريف وتحويل العوامل الطاردة إلى عوامل جاذبة تحد من ظاهرة الهجرة و تعمل على استقرار وانتعاش الريف.

و نظرا لإنتشار المجتمعات الريفية على مساحات واسعة وبعيدة يصعب مدها جميعا بالخدمات والمرافق العامة، وبالرجوع لنظرية التنمية الريفية المتكاملة و نظرا لخصوصية الريف الجزائري و تكونه من مجموعة قرى ومداشر ومنازل مبعثرة يمكن تجميعها في وحدة إدارية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة تتوفر على جميع الخدمات والمقومات التي تجعل من الريف مكان تطيب فيه الحياة، وتكون هذه المنطقة بعيدة نسبيا عن المدينة.

و بما أن الهجرة الريفية تعود إلى مجموعة من الأسباب والعوامل المتداخلة فلا يمكن التركيز على عامل واحد فقط، لذا للحد من الهجرة يجب أن تكون برامج التنمية الريفية شاملة لجميع المجالات التعليمية و الصحية و الإقتصادية والثقافية والأمنية، فتكاملية برامج التنمية الريفية وشموليتها تحقق رضا السكان الريفيين و بالتالي استقرارهم في مناطقهم، فالتنمية الريفية المتكاملة هي المدخل الفعال لتنمية الريف و النهوض به اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا لما ترتكز عليه من مبادئ و أسس و لما تحققه من أهداف.

خـــلاصـــة:

إن هذا الفصل كان بمثابة أرضية و إطار عام للبحث، بإزالة الغموض على مفاهيم الدراسة من المجتمع الريفي الجزائري، التنمية الريفية، الهجرة الداخلية، و التعرض للدراسات السابقة حتى لا يكون هناك تكرار في العمل و مناقشتها بنظرة علمية و مقارنتها بدراستي، وقد اعتمدت على نظرية الطرد و الجذب و نظرية التنمية الريفية المتكاملة باعتبارهما يكملان بعضهما البعض في تفسير موضوع البحث "دور مشاريع التنمية الريفية في الحد من الهجرة الداخلية".

الفـصـــل الثـــاني : التنميـة الريفيـــة

تمهيـــــــد

أولا: خصائص المجتمع الريفي و أشكال الإستطان فيه

ثانيا: أسس التنمية الريفية

ثالثا: أهداف التنمية الريفية

رابعا: أهمية التنمية الريفية

خامسا: مقاييس التنمية الريفية

سادسا: مناهج التنمية الريفية

سابعا: معوقات التنمية الريفية

خـــلاصـــة

تـــمـــهيـــــد:

تعتبر التنمية الريفية دعامة من الدعائم الأساسية في اقتصاد الدول و ركيزة من ركائز بناء المجتمع ، لما لها من أهمية في إحداث تغير اجتماعي مقصود و إيجابي يقوم على أساس الاعتراف بأهمية التوازن بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية .و تضافر الجهود الحكومية و الأهلية مع الاحترام الكامل لحرية المجتمع الريفي في تحديد أولوياته ، فهي تقوم على أسس و مبادئ تضمن تطوير و تقدم الريف، و التخلص من المشكلات التي يعاني منها. و إزالة الفوارق و التناقضات بينه و بين المجتمع الحضري خاصة على المستوى التنموي، و هي بذلك تمكن المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع الكلي.

أولا: خصائص المجتمع الريفي و أشكال الاستيطان فيه

1- خصائص المجتمع الريفي :

تتصف المجتمعات الريفية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المجتمعات الحضرية ، و يمكن حصر هذه الخصائص في الأتي :

-**المهنة:** تعتبر الزراعة المهنة الغالبة في المجتمعات الريفية .

-**وقت العمل و البطالة:** يمتاز العمل الزراعي بعدم انتظام ساعات العمل و هناك مواسم يعمل فيها المزارع ليلا و نهارا و مواسم أخرى يقوم بأعمال بسيطة و يبقى دون عمل ، لذا فالبطالة في الريف تكون موسمية أي المواسم التي يقل أو ينعدم فيها العمل الزراعي.

-**حجم المجتمع :** في الريف يعد صغير بالنسبة للمجتمع الحضري ، و في الريف تقل الكثافة السكانية[1].

-**الضبط الاجتماعي :** يتم في الريف ضبط سلوك الأفراد في حدود القيم المتعارف عليها في المجتمع .

---

[1] – محمد السيد الإمام : **المجتمع الريفي رؤية حول واقعه و مستقبله**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006، ص 40.

-**الثقافة** : تتميز المجتمعات الريفية بالعلاقة الوطيدة بين أفرادها ، و علاقتهم محدودة و كذلك اتصالاتهم فهم أكثر عزلة من المجتمعات الحضرية نتيجة لبساطة الحياة الريفية على عكس المجتمع الحضري الذي تكثر فيه الاتصالات و ثقافة سريعة التغير و يهتم أفراده بكافة المجالات .

-**المعايير أو القوانين السلوكية** : ففي المجتمع الريفي تزداد درجة التمسك بالعادات و التقاليد أما في المدينة فيضعف أو يقل التمسك بالعادات و التقاليد و يسود تطبيق القانون .

-**التعاون المتبادل** : فالعلاقات الاجتماعية في الريف تتميز بأنها علاقات قوية بين الأفراد و تقوم على أساس المعرفة أو التشابه في المهنة حيث يتعاونون فيما بينهم في مختلف المواسم الزراعية و المناسبات الاجتماعية أما في المدينة فلا يتوفر التعاون المتبادل إلا في بعض الأحياء الشعبية ذات الطابع السلوكي الريفي.

-**مستوى المعيشة** : إن متوسط الدخل في الريف أقل من المدينة و أن مستوى المعيشة في المدينة أعلى منه في الريف نتيجة لتوفر التسهيلات و الخدمات العامة[1].

2-أشكال الاستيطان في المجتمع الريفي:

إن أهم أشكال الاستيطان الريفي في العالمين الشرقي و الغربي المزرعة المنفردة، القرية عبر الطريق، القرية الخطية، القرية المتجمعة.

ا-الاستيطان في المزرعة المنفردة:

في هذا الشكل الإستيطاني يبني المزارع منزله على أرض مزرعته، و يكون حول المنزل عادة المنشآت التي يحتاج إليها كالمخازن و بيوت العمال المساعدين، و ينتشر هذا الشكل من أشكال الاستيطان في البلاد التي تكون مساحات الملكية بها كبيرة و هذا الشكل أقرب ما يكون في ريفنا العربي و التي تعرف أحيانا بالعزبة أو الضيعة، و من مميزات هذا الشكل من أشكال الاستيطان الريفي أن المزارع يعيش في مزرعته يواليها و يشرف عليها بنفسه بشكل دائم و

---

[1] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني: **الإقليم و التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص.89-90.

مباشر، أما عيوب الاستيطان في المزرعة المنفردة العزلة الاجتماعية فسكانها يعانون من العزلة نظرا لبعدهم عن المزارع الأخرى، هذا من جهة، و من جهة أخرى ارتفاع نفقات الخدمات سواء الخدمة العامة الحكومية التي تجد الدولة صعوبة في نشرها بين مساكن المزارع المتباعدة أو الخدمات الشخصية التي تحتاج إلى كثير من الرحلات لتلبيتها[1].

2-القرية عبر الطريق:

في هذا الشكل من الاستيطان يتم الاحتفاظ بمزايا المزرعة المنفردة و محاولة الإقلال من عيوبها، إذ يعتمد المزارعون إلى بناء منازلهم و منشاتهم على أراضيهم في المكان الذي تلتقي فيه أملاكهم مع غيرهم من الجيران فتتجمع بذلك عدد من المنازل في مكان متقارب يقلل من الشعور بالعزلة و من نفقات المحافظة على الأمن، و من نفقات إدخال بعض التسهيلات المنزلية كالكهرباء و المياه.

3-القرية الخطية:

يعتبر هذا الشكل من أقدم أشكال الاستيطان حيث كانت القرى تبنى على طول طرق المواصلات العامة كطرق القوافل، أو على ضفاف الأنهار و لذلك تأخذ القرية شكلا خطيا يمتد مع الطريق جرف النهر و إذا كان هذا الشكل أقدم أشكال القرى فإنه عاد للظهور بعد انتشار طرق المواصلات الحديثة حيث يعمد معظم المزارعين إلى الاستفادة من السيارات المارة على الطرق لتوفير الخدمات كإنشاء محطات البنزين و المطاعم و أحيانا أماكن النوم "الفنادق". لتكون مردودا جانبيا للمزارعين تزيد من دخولهم.

4-القرية المجتمعة:

في هذا الشكل من أشكال الاستيطان يعيش الناس المزارعون في منازلهم المتجاورة في قريتهم، و يخرجون من هذه القرية صباحا ليذهبوا إلى حقولهم للعمل و العودة مساءا، فالقرية المجتمعة تضم جميع أصحاب الحقول الذين يقطون يوميا رحلة عمل إلى مزارعهم و العودة إلى

1- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني: المرجع السابق، ص 115.

– يجب أن تكون الأهداف الموضوعة لأي خطة تنموية ريفية متماشية مع الواقع من ناحية و يمكن تنفيذها من ناحية أخرى، بمعنى الابتعاد عن الشعارات الجوفاء التي يصعب تنفيذها و لا تتماشى مع الواقع و العادات و التقاليد و أن تحقق نتائج سريعة و ملموسة بما يبعث الثقة في نفوس أهالي المجتمع.[1]

– يجب أن تسير مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الريفي المحلي في خطوط متوازية مع المستوى الوطني .

– ضرورة أن تكون التنمية الريفية ثورية في طبيعتها و ذلك بتحقيق أكبر قدر من التغيرات في مختلف مناحي الحياة، و يتغير من خلالها وجه الحياة الاجتماعية و الثقافية تغييرا جذريا، و التي ينبغي أن ينتفع جميع أبناء المجتمع بنتائجها و ثمارها.[2]

–ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية، في تحركهم و تحمسهم، فهي مصدر القوة و الحركة في تطوير المجتمع.

– استخدام وسائل الاتصال المختلفة لدعم نشاطها و مشاريع التنمية الريفية

– ضرورة توفير الكوادر الفنية المدربة و المؤهلة للعمل لمشاريع التنمية الريفية[3].

ثالثا:أهداف التنمية الريفية

إن التنمية بصفة عامة و التنمية الريفية بصفة خاصة مرتبطة بتطوير حياة البشر و الوصول إلى خاصية الإنسان الذي هو غاية ووسيلة التنمية في نفس الوقت. و من أهم أهدافها مايلي:

---

[1]– محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر و **الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 10.

[2]– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 108.

[3]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **مرجع سابق**، ص 241.

– العمل على الحد من الهجرة نحو المدن، و ذلك بتوفير فرص عمل جديدة في الريف ، تحسين ظروف ما هو قائم منها، و زيادة الإنتاجية الزراعية على اعتبار أن الزراعة هي المورد الاقتصادي الرئيسي في الريف .[1]

– تمكن المجتمع الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي ، وذلك للربط بين أعمال التنمية على كافة المستويات المحلية و الإقليمية و الوطنية .

– تنمية المورد البشري و ذلك من خلال اكتشاف و تدريب القادة المحليين و القرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم ، وفي تخطيط و تنفيذ برامج التنمية ، في الممارسة الديمقراطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة للأفراد و تجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية.

–النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع باعتبارها نصف المجتمع، وهي المسئولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة، و يتطلب تحقيق هذا الهدف تعميق فكرة التآخي بين الذكور و الإناث، والمساواة بينهما وحث الأهالي وتعليمهم إتباع طرق التنشئة الاجتماعية السليمة .[2]

– إحداث التغير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي الريفي، فالتنمية الريفية ليست كما يعتقد الكثيرون لأنها مجرد تركيز و الاهتمام بعملية الزراعة فقط، فبرامج التنمية الريفية تهدف في المقام الأول إلى تغيير المجتمع المراد تنميته تغييرا بنائيا وظيفيا على مستوى الأنساق و النظم و العلاقات الاجتماعية مثل تغيير النظام الاقتصادي و التعليمي و السياسي والقيمي، ذلك لأن التنمية الريفية هي ليست إجراءات إصلاحية و إنما هي عمليات دينامية مخططة و مقصودة.[3]

---

[1]– صالح خليل الصقور : مرجع سابق، ص 57 .

[2] – منال طلعت محمود :**التنمية و المجتمع (مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 49 – 50.

[3] – **المرجع نفسه:** من ص 48 – 49 .

أصول ريفية، و إنما يجذب آخرين ممن يستهويهم العمل الزراعي و الحياة في الريف، و من الذين تتوافر لديهم رؤوس الأموال و يرغبون في استثمارها في مشاريع مدرة للربح.[1]

– تساهم التنمية الريفية في التقدم الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي الذي بدوره يساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[2]

–تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور بعض القيم الاجتماعية الايجابية التي تعمل على تماسك المجتمع الريفي، والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية و المشاركة في حل مشكلات مجتمعهم، إضافة إلى زيادة ولاء الأفراد لمجتمعاتهم.[3]

خامسا: مقاييس التنمية الريفية

تعد مقاييس التنمية الريفية الإحصائية و الكمية مطلوبة للتقدم في التنمية الريفية، و هي تشير إلى مدى حدوث تحسين اجتماعي و اقتصادي و تراقب و تقيم برامج التنمية و تسهل عملية المقارنة مع الغير، و تستخدم العديد من المؤشرات من جانب الاقتصاديين و الاجتماعيين لقياس وضعية التنمية الريفية، و أهم هذه لمؤشرات ما يلي:

– مؤشر توفر الخدمات و التسهيلات داخل المجتمع المحلي:

إن مستوى التنمية للبلد يكون دالة للاستهلاك السكاني من السلع و الخدمات، فهناك خدمات مثل المدارس و المستشفيات و الطرق.....الخ، و على أساس توفر هذه الخدمات و التسهيلات داخل المجتمع المحلي يمكن قياس الرفاهية الاجتماعية لأفراد، كما يستخدم هذا المقياس بصورة مرضية للدلالة على الشخص بصورة عامة.[4]

– مقياس نوعية الحياة:

يعد هذا المقياس من أهم المقاييس التي تستخدم في الحكم على مدى نجاح التنمية، و هو من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها: متوسط عمر الإنسان

---

[1]– صالح عبد الخليل الصغور : مرجع سابق، ص 58.

[2] محمد علاء الدين عبد القادر : مرجع السابق،ص 81 .

[3] – محمد علاء عبد القادر: المرجع السابق : ص 13 .

[4]– حسن عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص 247.

و المقدرة على القراءة و الكتابة و معدلات وفيات الأطفال، و العمر المتوقع عند الولادة و غيرها، و يتم إعداد هذا المقياس بواسطة قياس كل متغير على حدة، و من ثم تجمع هذه القياسات في حزمة واحدة لتظهر نتائجها مدى نجاح التنمية في المجتمع المدروس.

-مؤشر أدلمان و موريس للتنمية:

استخدم أدلمان و موريس أربعين مؤشر للتنمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الاقتصادية لتحليل عملية التنمية في 74 دولة نامية، و أهم هذه المؤشرات المرتبطة بالتنمية الريفية هي:

- حجم القطاع التقليدي .
- مدى انتشار التريف .
- مدى انتشار التحضر.
- درجة التجانس العقائدي و الثقافي .
- درجة التحديث .
- درجة الأمية .
-قوة حركة العمل.
- متوسط نصيب الفرد من الإنتاج الكلي .
- وضعية المصادر الطبيعية.
- خصائص المنظمات الزراعية .
- مستوى التحديث في التقنيات في المجال الزراعي .
- درجة التحسن في الإنتاجية الزراعية .

و قام أدلمان و موريس بترتيب الدول الأربعة و السبعون وفقا لكل مؤشر من هذه المؤشرات ووضعوها كلها على مقياس عددي، و تبين دراستهم أهمية العوامل غير الاقتصادية في النمو داخل و بين مختلف مراحل التنمية.[1]

-مؤشر أيهوف و إسمان للتنمية الريفية:

أشار أيهوف و إسمان الى سبع محاور للتنمية الريفية، و ذلك من خلال دراستهم عن العلاقة بين المنظمات المحلية و التنمية الريفية في ثمانية عشرة دولة و هي كالتالي:

- الإنتاجية الزراعية و قيست عن طريق متوسط الناتج من الهكتار و متوسط الإنتاج الزراعي الكلي للفرد.
- التكنولوجيا و قيست عن طريق الكمية المستخدمة من المخصبات للهكتار و المساحة المئوية كنسبة من المساحة المستهلكة، مدى الاعتماد على التكنولوجيا لتحسين و تطوير المنتوج.
- الرفاهية الريفية وفق مستوى التغذية و الصحة و التعليم
- الأمن حسب و وفقا للمخاطر الطبيعية و الحماية من العنق و العدوانية و مقدار العدالة.

توزيع الدخل وفقا لنسبة الدخل في (20%) من الوحدات المعيشية الأعلى دخلا مقارنة ب (20%) من الوحدات المعيشية الأقل دخلا.

- معدل النمو السكاني و مستوى التشغيل.
- المشاركة السياسية و قيست عن طريق التصويت و درجة التحكم البيروقراطي و التأثير على سياسة التنمية الريفية و حالة المصادر و الخدمات العامة. [2]

1-حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **المرجع السابق**، ص ص 247-248.

2 - **المرجع نفسه** ، ص250.

سادسا : مناهج التنمية الريفية

من أهم مناهج التنمية الريفية ما يلي :

1.منهج تنمية المجتمع المحلي :

يعتبر من المناهج الأساسية لإحداث التغير الاجتماعي المقصود، و يقوم على أساس الاعتراف بأهمية التوازن بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تضافر الجهود الحكومية و الأهلية مع الاحترام الكامل لحرية المجتمع في تحديد أولوياته، كما يسعى إلى ضم أكبر عدد من القيادات المحلية للمشاركة في المشروعات. و تهدف إلى تغيير لاتجاهات و القيم و ليس مجرد تحقيق الأهداف الملموسة.[1]

2.المنهج التعليمي:

هو منهج وثيق الصلة بمنهج تنمية المجتمع المحلي و يقوم على الافتراضات التالية:

– أنه إذا تم تعليم الجماهير و قادتهم بالدرجة الكافية لأن يصبح لديهم المعرفة الكاملة عن المشكلات و الأوضاع القائمة في مجتمعهم المحلي، و عن ماهية العوامل المسؤولة عن تلك المشكلات و الأوضاع القائمة، و عن ماهية الحلول المتاحة لعلاج تلك المشاكل .

– أن الناس بطبيعتهم يتسموا بالعقلانية، و إذا ما تم تعليمهم سوف يكون في مقدورهم التفكير و التعامل مع مشكلات مجتمعهم بطريقة منطقية و عقلانية و المنهج التعليمي يقوم على العناصر التالية:

– إعداد برامج تعليمية لقيادة المجتمع المحلي و للمواطنين .

– عقد حلقات دراسية و جلسات حوارية و تدريس يشترك فيها صانعي القرار بالمجتمع المحلي.[2]

– تأسيس أنظمة إعلامية و مرجعية تقوم بتوفير و تزويد المواطنين بالمعلومات و البيانات المرتبطة بمشكلاتهم و أوضاعهم.

1–أحمد مصطفى خاطر : مرجع سابق، ص 120.

2–محمد علاء الدين عبد القادر: مرجع سابق، ص ص 17–18.

- يهتم أساسا بالجانب الفني التكتيكي.[1]

5 . المنهج الثوري أو التغيير الشامل:

يقوم هذا المنهج على استخدام الضغط سواء في شكله السياسي أو الإداري أو الاقتصادي، و ذلك بإصدار القوانين الملزمة في مجالات التغيير المخطط مثل المجالات التربوية أو الصحية أو العمرانية أو الزراعية....الخ[2] و يقوم هذا المنهج على العناصر التالية:

- الثورة سواء كانت من خلال الوسائل السلمية أو وسائل العنف
- التغيير في الأنظمة القيمية السلبية الموجهة للمجتمع.
- التغيير الدائم في طريقة بناء المجتمع و تنظيمه .

فالمنهج الثوري يتأسس على افتراض أن المجتمع كله يعاني من المرض لذا فليس في مقدوره أن يتعامل مع مشكلاته على الإطلاق لان المجتمع نفسه هو السبب في وجود تلك المشكلات، و تأسيسا على ذلك ينبغي أن ينتابه تغيير شامل.[3]

سابعا: معوقات التنمية الريفية

تواجه التنمية الريفية بعض المعوقات، و هي المشكلات التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية و تعوق التقدم، و تعترض العمل، بل و قد تقضي على أهداف التنمية نهائيا، و هي تختلف في طبيعتها و عمقها و شدتها من مجتمع لأخر، و قد تنبع من تداخل البناء الاجتماعي و الإطار الثقافي للمجتمع، أو من داخل النماذج التخطيطية، و يمكن إيجازها في ما يلي:

1-المعوقات الاجتماعي: تتمثل أهم المعوقات الاجتماعية بالنسبة لتنمية المجتمع الريفي فيما يلي:

- القيم الاجتماعية السائدة: تلعب القيم دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و السياسي للمجتمعات، فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي و القوة الدافعة للسلوك

1-محمد علاء الدين عبد القادر: **المرجع السابق**، ص 19.

2-محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **مرجع سابق**، ص 56.

3-محمد علاء الدين عبد القادر: **مرجع سابق**، ص 27.

الفردي و لقوة الدافعة للسلوك الجمعي، و على المخطط للتنمية أن يضع نصب عينيه القيم السائدة في المجتمع الريفي، التي كثيرا ما تعوق نجاح مشروعات و برامج التنمية و منها:

- الانعزالية و التواكل على التغير و السلبية.
- تحفيز العمل اليدوي و عدم تقديس العمل كقيمة.
- عدم الإيمان بالجديد و التخوف من المستحدثات.[1]
- وضع المرأة في مكانة أقل من الرجل، و عدم الاعتراف بأهمية دورها في تنمية المجتمع مما ينتج عنه تعطيل طاقات نصف المجتمع تقريبا.

- العادات و التقاليد: تتضح قوة التمسك بالعادات و التقاليد في المجتمعات التقليدية الريفية أكثر من المجتمعات الحضرية حيث يتمسك الناس بالقديم و بكل ما تركه الأجداد و الآباء و يعتزون به، و لذلك يكون الاتجاه نحو التغيير و التعديل اتجاها سلبا.[2]

و الجانب الضار من هذه العادات و التقاليد يشيع التخلف في المجتمع مثل الأخذ بالثأر و التبول و التبرز في مجاري المياه، و التداوي بالسحر و الأحجبة و الزار و المغالاة في الصرف على الأفراح و المآتم.

- الهجرة من الريف إلى الحضر: تؤدي ظاهرة الهجرة الداخلية إلى نقص في الأيدي العاملة في المجال الزراعي، فضلا عن هجرة القيادات المتعلمة كذلك أن معظم المهاجرين غالبا من يكونون من الذكور و بهذا تفقد المجتمعات الريفية العناصر الأكثر صلاحية و مقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.[3]

- انتشار الأمية و نقص القيادات المتعلمة: تعتبر الأمية مشكلة معقدة و ترتبط بكثير من المشكلات الاقتصادية و الصحية و السكنية، و أية جهود تبذل بها إنما هي في نفس الوقت تؤثر على الجهود التي تبذل للتغلب على المشكلات الأخرى. فانخفاض مستوى التعليم و

---

[1]-محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: مرجع سابق، ص 115.

2 -أحمد مصطفى خاطر: مرجع سابق،ص140.

[3]- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني: مرجع سابق، ص 127.

انتشار الأمية و ضعف الوعي لدى الريفيين و خاصة العزوف عن تعليم الفتاة و عدم تثقيف المرأة لا يمكن الريفيين من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن استغلال، و لا يضمن المشاركة الفعالة في مشروعات التنمية.

2 – **المعوقات الاقتصادية:** تتمثل في قصور في أحد عناصر و مصادر الثروة و هي الأرض، العمل، رأس المال، و مستوى التقدم التكنولوجي. و كفاءة وسائل الإنتاج، و من المعوقات المتصلة بالقطاع الزراعي الذي يمثل المورد الاقتصادي الرئيسي في الريف نذكر:

ضالة مخصصات البحوث في ميزانيات البلدان النامية خاصة على الرغم من أن البحوث العلمية تساهم في تنمية إنتاجية الأرض الزراعية، و تحسين أسلالات الحيوانية، و مكافحة أمراضها و الاستفادة منها إلى أقصى طاقة ممكنة.[1]

– عدم الاهتمام الكافي بصيانة الحاصلات من الآفات الزراعية و تكثيف استخدام المبيدات الحشرية.

– عدم وصول المجهودات المبذولة لتحسين وسائل الري و الصرف و صيانة الأراضي المنزرعة إلى المستويات المطلوبة مع وجود الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية.[2]

3– **المعوقات المادية الطبيعية:** ترتبط العوامل المادية و الفنية بظروف المجتمع ذاته البيئية الطبيعية و المناخية، فالظروف المناخية قد تكون عاملا من العوامل المعوقة للتنمية خاصة في بعض المجتمعات التقليدية، فعلى سبيل المثال تؤثر الظروف المناخية في نوعية الخضروات و الفواكه التي تزرع و نظام الدورة الزراعية.

و تعتبر مشكلات البيئة الطبيعية التي تعوق التنمية من المشكلات الكبرى التي يقع على الدولة عبء مواجهتها و التغلب عليها لأنها أكبر من قدرات و إمكانيات المجتمع بأفراده و هيأته المختلفة خاصة الدول النامية.[3]

---

[1]– حسن عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص242.

[2]– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **مرجع سابق**، ص ص 118–119.

[3]– أحمد مصطفى خاطر: **مرجع سابق**، ص ص 96–97.

4- **المعوقات الإدارية:** و تتمثل في ما يلي:

- معوقات تخص التخطيط: مازالت بعض السلطات المركزية تستأثر بالتخطيط و تتجاهل مشاركة المواطنين في التنمية، و بالتالي يكون هناك خلل في تلبية الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع الريفي، و يكون تخطيط و تنفيذ برامج التنمية معوقا في حد ذاته.

كما يعتبر عدم إجراء البحوث قبل البدء في عمليات التخطيط معوقا لبرامج التنمية، فكثير من المشروعات التي تنفذ دون إجراء دراسات سابقة تتعرض للفشل.

- معوقات تتعلق بالتنظيم: حيث مازالت الحدود التنظيمية و الإدارية غير محددة بين الأجهزة والهيئات المختلفة، و تعوق البيروقراطية الإدارية تنفيذ المشروعات.

- معوقات تتعلق بالتنفيذ: تتمثل في نقص الموارد البشرية المتخصصة و الموجهة للتنمية من حيث الكم و النوع فضعف مستوى العاملين الفنيين في المشروعات نظرا لعدم تدريبهم و إعدادهم يعوق التنمية.[1]

كذلك أن تشابه البرامج و المشروعات التنموية أو الاعتماد على قوالب جاهزة من بلدان أخرى، رغم اختلاف لبيئة الاجتماعية و الطبيعية و التاريخية من أهم معوقات التنمية.

خـــلاصـــة:

إن نجاح التنمية الريفية و تحقيق معدلات سريعة يأتي عن طريق تفادي العوامل المعوقة، بالاعتماد على أسلوب التخطيط و الدراسة المسبقة لخصائص المجتمع و إمكانياته، و خاصة بمراعاة الجانب ألقيمي و المعتقدات و التقاليد السائدة في المجتمع تزداد فاعلية التنمية، كما أن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع الطبيعية و البشرية و الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الممكنة و بمشاركة أفراد المجتمع خاصة لقادة المحليين، و الاهتمام بالجوانب الاجتماعية بنفس أهمية الجوانب الاقتصادية يضمن للتنمية الريفية تحقيق أهدافها.

1-حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **مرجع سابق**، ص ص 243-244.

الفصل الثالث : الهجرة الداخلية

تمهيـــــد

أولا : أشكال الهجرة الداخلية

ثانيا : عوامل الهجرة الداخلية

ثالثا : آثار الهجرة الداخلية

رابعا: مقاييس الهجرة الداخلية

خامسا :الهجرة الداخلية في الجزائر

خلاصـــة

تمهيـــــد

تشكل الهجرة الريفية نمطا من الهجرات الداخلية و أهم مظاهرها و أكثرها شيوعا لقلة تكاليفها و انتشار وسائل المواصلات وكذا غياب التعقيدات الإدارية، كما تعود الهجرة الريفية إلى تأثير عوامل اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية هذه العوامل هي التي تعمل على تحريك عملية الهجرة .

وسأتناول في هذا الفصل أشكال الهجرة الداخلية وعواملها وأثارها المترتبة عليها و المقاييس المستخدمة لقياس معدلات الهجرة الداخلية، إضافة إلى أهم المحطات التي مرت بها الهجرة الداخلية في الجزائر من مرحلة الاحتلال الفرنسي إلى غاية الأزمة الأمنية في تسعينيات القرن العشرين.

أولا : أشكال الهجرة الداخلية :

تتحدد أشكال الهجرة الداخلية تبعا لعدد من الاعتبارات منها الدوافع و الفترة الزمنية و الحجم فمن حيث الدوافع فإنها تنقسم إلى مايلي :

1 : الهجرة من حيث الدوافع :

- **الهجرة التعسفية** : غالبا ما تكون على شكل يصاحبه أو يتعقبه العنف الذي قد يمارس من قبل الجهات ضد الأفراد أو الجماعات أو الشعوب و هو شكلين هما .[1]

العنف البدني : يتمثل في الضرب و الطرد بالحروب و احتلال أراضي الغير بالقوة ....إلخ

العنف النفساني : و يكون تضييق سبل العيش أمام الأفراد و الجماعات مما تجبرهم على ترك مناطقهم ، وما هجرة الأدمغة أغلا نتيجة من نتائج هذا الشكل من أشكال العنف حيث يحرم أصحاب هذه العقول من المشاركة الفاعلة في تنمية أوطانهم و بما يتفق مع تخصصاتهم و قدراتهم و رغباتهم.

---

[1] -محمد عباس إبراهيم : التحديث والتغير في المجتمع القروي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006،ص92.

-**الهجرة القومية** : تشير الوقائع و الممارسات الميدانية إلى قيام العديد من الحكومات بالطلب من الأفراد و الجماعات التخلي عن المناطق التي يقيمون فيها تارة بالترغيب و تارة أخرى بالترهيب لأجل تنفيذ خططها و مشروعاتها التنموية و خصوصا في الحالات التالية :

-اكتشاف النفط و المعادن و الخامات الطبيعية .

-الحاجة إلى بناء السدود و البحيرات من اجل التوسع في الزراعة المروية .[1]

- التوطين و بناء المستوطنات البشرية الجديدة .

-إزالة السكن العشوائي غير المنظم سواء أكان على شكل صفيح أو كرتون ....إلخ

- الهجرة الإرادية (الاختيارية) :

و تكون عندما يقرر الأفراد و الجماعات ترك مناطقهم الأصلية تركا طوعيا بهدف – الاستقرار في مناطق أخرى لأسباب قد لا تعود مباشرة إلى عدم قدرة مناطقهم على توفير أساسيات الحياة لهم ، و لكن لن طموحاتهم أبعد بكثير من إمكانيات الريف ، و تكون غالبا من خلال شكلين من الحراك هما : الحراك العلمي و الحراك المهني .[2]

2 - الهجرة من حيث المدة (الفترة الزمنية) :

الهجرة المؤقتة :

و هي حركات سكانية من منطقة إلى منطقة أخرى قد تكون على شكل فردي أو جماعي و غالبا ما تتم في مواسم أو فصول بعينها ، و تتصف بأنها ذات طابع زمني قصير ، ومن أهم أشكال هذا النمط من أنماط الهجرة ما يلي :

- المزارعين ما بين المناطق الريفية و خاصة إلى أماكن جني المحاصيل.

-حركات الرعاة إلى المناطق التي يتوفر فيها الكلاء و الماء فترات زمنية قد تستغرق عدة أشهر و بالذات في فصلي الربيع و الصيف .

1-صالح خليل الصقور: مرجع سابق، ص29.

2 -السيد عبد المعطي السيد: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص322.

-حركات الصيادين حيث يتنقل فيها الهواة و المحترفين فرادى أو جماعات إلى الغابات و البحيرات و الأنهار و البحار من أجل صيد الحيوانات و الأسماك.

-حركة السياح التي قد تستمر لفترات تطول أو تقصر تبعا للظروف و الدوافع التي تحرك القائمين بها .

-الحركات الدينية : و هي رحلات الحج التي يقوم بها الأفراد إلى الأماكن المقدسة ، و تضم كذلك الذين يخرجون في سبيل الدعوة الدينية .[1]

-الانتقال بهدف العلاج : يتحرك الأفراد و الأسر من منطقة إلى منطقة أخرى من أجل الحصول على العلاج اللازم ، وقد تستغرق حركات البعض منهم أشهرا (بأكملها) خاصة في حالات الأمراض المستعصية .

الهجرة الدائمة أو طويلة الأمد :

يعتبر هذا الشكل من أوضح أشكال الهجرة لأنها غالبا ما تكون نهائية أو على الأقل لا يعود المهاجر بعدها إلى منطقته الأصلية إلا بعد فترة طويلة من هجرته كزائر أو عابر سبيل .....إلخ , و يشمل هذا النوع من أنواع الهجرة اللجوء السياسي و النفي .

ثالثا : أشكال الهجرة حيث من حيث (الحجم أو عدد المهاجرين):

تتخذ الهجرة من الحجم أشكالا مختلفة لعل من أبرزها ما يلي :

-**الهجرة الفردية** : و يقتصر هذا النوع من الهجرة لي الأفراد و بالذات العزب و الشباب و أرباب الأسر , و تكوين غالبا لأجل العمل أو الدراسة[2].

-**الهجرة الجماعية** : يتخذ هذا الشكل من أشكال الهجرة أنماط مختلفة لكل من أبرزها ما يلي :

*الهجرات الأسرية بحيث تهاجر الأسرة بأكملها في وقت واحد .

*هجرة العشائر و القبائل و يسود هذا الشكل في بلدان العالم الثالث و خاصة البلدان العربية

---

[1] -صالح خليل الصقور: مرجع سابق، ص ص34-36.

[2] -المرجع نفسه: ص ص37-39.

حركات الغجر .

*هجرة سكان قرى و مدن بكاملها و يكون هذا النوع خاصة في حالات الكوارث و الزلازل و البراكين و الأعاصير المدمرة و حتى الحروب .[1]

و يمكن تصنيف الهجرة التي تتعلق بعالم الريف إلى ثلاث أنواع :

-**الهجرة الريفية الحضرية** : و هي الشكل الأكثر شيوعا و استمرارا و تعني الانتقال من الريف إلى المدن بأشكال مختلفة و دوافع عدة.

-**الهجرة الريفيه المرتدة** :و هي الهجرة الريفية العائده أو الهجرة العكسية من المدن الى الأرياف و هي نوع من الهجرة الداخلية , و تكون خاصة من الأفراد ذو الأصول الريفية , و نتيجة للإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي تمس الريف .

-**الهجرة الزراعية** :و هي انتقال الأفراد من النشاط الزراعي و تحولهم الى نشاطات غير زراعية مع بقائهم في الريف ،و قد تكون الهجرة الزراعية كلية يتخلى الفرد كلية عن النشاط الزراعي أو جزئية حيث يزاوج الفرد بين العمل الزراعي و ممارسة أعمال أخرى غير زراعية[2].

ثانيا : عوامل الهجرة الداخلية

يمكن تقسيم العوامل أو الأسباب أو الدوافع التي تؤدي إلى حدوث الهجرة على أساس مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المرسلة للمهاجرين و تعرف باسم عوامل الطرد ، و مجموعة العوامل التي تكمن في البلاد المستقبلة للمهاجرين و تعرف باسم عوامل الجذب، و ذلك لأن مجموعتي هذه العوامل تتفاعل فيما بينها.[3]

1-عوامل جاذبة:

يرجع عبد الحميد لطفي جذب سكان الريف إلى المدن لما تمتاز به المدينة من خصائص تعمل على جذب الريفيين إليها و هذه الأسباب هي الأهمية الصناعية للمدينة و

1-محمد عباس إبراهيم: مرجع سابق، ص93.

2 -عبد المنيف بن اشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر ت :عبد الحميد لتاسي، مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي،الجزائر،دون سنة نشر،ص43.

3 -علي عبد الرزاق جلبي: علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص299.

احتمال الحصول على عمل بها و احتفاظها بطابع التركيز الإداري ، واستئثارها بنصيب كبير من دور العلم بشتى مراحله و خاصة الجامعية و العالية بمختلف فروعها و اعتبار هذه المدن مراكز هامة للأسواق و التجارة من ناحية و من ناحية أخرى باعتبارها أهم مراكز النشاط الترفيهي و الفني و الثقافي .[1]

فأسباب الجذب تتمثل في توفر فرص العمل في المناطق الحضرية و ارتفاع الأجور و توفر الخدمات ، و وسائل الترفيه و مظاهر الحياة الاجتماعية الحضرية و هذه الخاصية الجاذبية للمدن تفسر أيضا بعوامل اقتصادية اجتماعية و ثقافية .....الخ.

-عوامل اقتصادية : فالناس يهاجرون لتحسين أوضاعهم الاقتصادية و المعيشي بسبب انخفاض مستوى الدخل في الريف و كذا انتشار البطالة خاصة الموسمية نظرا لطبيعة النشاط الزراعي الموسمي.

-عوامل اجتماعية : تتمثل في المظاهر الاجتماعية و الحضارية التي تتميز بها المدن , من توفر الخدمات العامة (تعليمية , صحية ....) و المرافق العامة .

-عوامل ثقافية : تتمثل في التقدم في المجال الثقافي و وجود سبل و وسائل للتسلية و الترفيه .

الجندية : وجود كثير من الوحدات العسكرية في المدن ، مما يؤدي بالعسكريين إلى الاستقرار بالمدن.[2]

2-العوامل الطاردة :

إن عوامل الطرد في المناطق المهاجر منها تختلف بحسب كل مهاجر و كل منطقة ، فقد تكون عوامل اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو طبيعية أو لظروف سياسية أو أمنية أو اقتصادية .

---

[1] -خليل عبد الهادي ابو: مرجع سابق، ص132.

[2] - المرجع نفسه، ص137.

فالعالم " وارن وتميسون " يرى بان الدافع الاقتصادي بسبب الدافع الوحيد بل أن العديد من الأفراد يهاجرون لدوافع لا تقل أهمية عن الدوافع الاقتصادية و هي كالتالي :

-الرغبة في الحماية و تأمين الحرية للفرد

-الاعتبارات الحربية و القومية و الاضطرابات الأمنية. [1]

و الأسباب الطاردة تعتبر أكثر تشعبا من العوامل الجاذبة و أهمها :

-عوامل طبيعية : حيث يعيش سكان القرى تحت رحمة الطبيعة و حدوث الكوارث أو النكبات في الريف مثل السيول و الفيضانات أو الحرائق تؤدي إلى نضوب الموارد الاقتصادية الريفية.

-عوامل اقتصادية : إن هيمنة القطاع الزراعي التقليدي المتعلق في معظم الأرياف خاصة في الدول النامية ، وهذا ما يجعل المنتوج قليل و الأجور منخفضة إضافة إلى قلة فرص العمل و انتشار البطالة خاصة البطالة الموسمية .[2]

-عوامل اجتماعية :تعتبر العوامل الاجتماعية محركا أساسيا في عملية الهجرة من الريف إلى المدن و من هذه العوامل :

-تخلف الأرياف إذ لا تستفيد من برامج التنمية و المساعدات التي تقدمها الدولة .

-التقدم البطيء الذي تحرزه المشروعات الخاصة بالتنمية الريفية و التي تتعلق بالنواحي الاجتماعية و الثقافية العمرانية ة الاقتصادية .

-عدم توفر الأمن و الطمأنينة نتيجة للعزلة و أحيانا لصعوبة المنطقة

-الخلافات العشائرية و العائلية و مشاكل الثأر.[3]

-عوامل نفسية :أدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الريف إلى وجود عقد نفسيه عند القروي و ترجع إلى :

-تعاظم الشعور السلبي لدى الريفيين نحو العادات و التقاليد و الأساليب القديمة للحياة .

---

[1] -خليل عبد الهادي البدو: المرجع السابق، ص134.

[3]-عبد القادر القصير: مرجع سابق، ص ص175-176.

[3] – عبد القادر القصير:المرجع السابق،ص188.

-شعور الريفي بالغبن اللاحق به من جراء تدني مستوى حياته عن مستوى حياة سكان المدن .[1]

فمن خلال عرض عوامل الجذب و الطرد و أهمية الدوافع الاجتماعية و الاقتصادية للهجرة إلا أن هذه الدوافع ترتبط بتغيرات أخرى كالذكاء و مستوى الطموح و الاتجاهات و التطلعات ....أي أن هناك دوافع لا يمكن إغفالها ، فقد أصبحت الهجرة الداخلية ميلا و اتجاها تلقائيا لدى سكان الريف و هذا ما أقره كل من سوروكن و جبر الديريز و جانسن و و زيمرمان في كتاباتهم و دراساتهم .[2]

و نجد العالم ألفن يوسكوف يرجع الأسباب الطاردة في الريف إلى العوامل التالية :

-عدم وجود أنشطة رئيسية تسهم في رفع دخل الفرد

-حرمان الريف و عدم توفره على أهم الخدمات الرئيسية و الهياكل الأساسية للمشروعات.

و من ناحية أخرى يرجع ظاهرة جذب المدنية للريفيين إلى ثلاث نواحي اجتماعية :

-التغيرات السريعة في النمو السكاني و ما يصاحبها من تغير في التكنولوجيا والقيم الاجتماعية .

-مجالات التنافس التي يمارسها الأفراد اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا .

-الإصلاحات و التعديلات التي تحدث داخل المنطقة الحضرية و تهدف إلى التقدم و الرفاهية و الإصلاح.

بينما توصل بيرجل إلى صياغة أسباب جذب المدنية لسكان الريف في نظرية تفيد أن الجذب احضري ينشأ في منطقة تكون قد اتبعت لها من الظروف و الإمكانيات الخاصة التي تعطيها خاصية جذب المناطق الأخرى إليها بغض النظر عن كبر أو صغر مساحة هذه المنطقة .[3]

---

[1] -خليل عبد الهادي البدو: مرجع سابق، ص190.

[2] -المرجع نفسه: ص136.

[3] -خليل عبد الهادي البدو: المرجع السابق، ص133.

ثالثا : آثار الهجرة الداخلية :

تترك الهجرة الداخلية أثار متعددة على المجتمع الريفي و الحضري كما يلي :

1-على مستوى الريف :

-استنزاف قوة العمل الزراعية ما ترتب عليه تقليص رقعة الأراضي الزراعية .

-أدت الهجرة الريفية -الحضرية إلى التأثير على محتوى القيم و العلاقات الاجتماعية و الأسرية و بين مختلف الجماعات التي يرتبط بها ارتباطا قريبا.[1]

-أدت الهجرة الداخلية المتزايدة من الريف إلى الحضر من زيادة الاهتمام بسكان المدينة الى تخلف أهل الريف إلى قيام هوة ثقافية بين قطاعي المجتمع الواحد .

-تأنيث الأسرة الريفية بين هجرة الزوج و ما يترتب عليه من انعكاسات سواء على وضع الأسرة أو على وضع الزوجة و الأبناء في الأسرة.[2]

-انخفاض نسبة سكان الريف من 66 في المائة في عام 1960 إلى 53 في المائة في عام 2000 ،ففي المجتمع الأمريكي حسب إحصاء صدر عام 2000 تبين أن السكان الريفيين يمثلون نسبة 21 % فقط من جملة عدد السكان .

2-على مستوى الحضر :

-الهجرة الريفية – الحضرية , أثرت على حركة السكان و عمليات التنمية و التخطيط و الخدمات و النشاطات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية فهي تزيد عن الكثافة السكانية في المدن، و بالتالي ظهور مشكلات خاصة على مستوى الخدمات العامة لازدحام المناطق الحضرية يعوق البناء الاجتماعي عن أداء وظائفه .[3]

-تتسبب الهجرة الريفية في مشاكل عمرانية في ضواحي المدن مثل نمو المدن و الإحياء القصديرية و الضواحي التلقائية غير المخططة و ما يترتب عليها من مشكلات عديدة.

---

[1] -عبد الحميد بوقصاص: **مرجع سابق**، ص203.

[2] -منير كرانشة: **علم السكان والديموغرافيا**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2010، ص170.

[3] -احمد سامر الدعبوسي: **التنمية والسكان**، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007، ص55.

-ترتب على زيادة السكان في المدن نتيجة الهجرة الريفية انتشار كثير من المشاكل كتلوث البيئة , و انتشار الأمراض , الفقر , البطالة , العنف و الجرائم.[1]

- نتج عن الهجرة الداخلية ظاهرة تريف المدينة حيث بلغت صور السلوكيات الريفية في الكثير من مناحي الحياة الاجتماعية ، فالجماعة المهاجرة تدخل إلى المدينة عادات و تقاليد اجتماعية و قيم ثقافية ريفية تخلق الكثير من المشاكل داخل المدن .

صعوبة تكيف المهاجرين الريفيين مع الحياة المدنية ، فالمهاجر يعيش في المدينة , ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها ، أي لا يندمج فيها اجتماعيا و ثقافيا و مع أساليب الحياة الأخرى ألى درجة تكون علاقاتهم محدودة جدا داخل مجتمع المدينة.[2]

رابعا : مقاييس الهجرة الداخلية

ترتكز بيانات الهجرة و خاصة الهجرة الداخلية على التعداد السكاني أو المسح بالعينة , و تعرف بمقاييس الهجرة المستخرجة من هذه البيانات بمعدل الهجرة ، وكذا حجم الهجرة الوافدة أو المغادرة أو الكلية أو الصافية و تتمثل أهم الطرق المتبعة لقياس عنصر الهجرة السكانية فيما يلي:

-معدل صافي الهجرة الخام : و هو صافي المهاجرين في سنة معينة لكل 1000 من السكان و يسمى المعدل الصافي لأنه يمثل الفرق بين هؤلاء الذين يدخلون و أولئك الذين يخرجون , و إذا كان العدد متساويا و يكون المعدل الصافي للهجرة مساويا و يكون حسابها كالتالي :

1-معدل الهجرة الصافية = مجموع الهجرة الوافدة – مجموع الهجرة المغادرة x 1000 [3]

مجموع السكان في منتصف العام

---

[1] -فضيل دليو وآخرون: الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية ، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، الجزائر، 2003.ص ص44-45.

[2] -عبد الحميد بوقصاص: مرجع سابق، ص ص209 2010.

[3] -منير كرادشة: مرجع سابق، ص162.

2-نسبة الهجرة إلى الزيادة الطبيعية = صافـي الهجرة x 1000

مواليد – الوفيات

3- معدل الهجرة الوافدة = عـدد المـهاجرين للمنطقـة x 1000

إجمالي عدد السكان في المنطقة

4- معدل الهجرة المغادرة = عدد المهاجرين من المنطقةx 1000 [1]

إجمال عدد السكان في المنطقة

5- معدل الهجرة الكلية = عدد المهاجرين إلى المنطقة + عدد المهاجرين من المنطقة x 1000

إجمالي عدد السكان في المنطقة

و يمكن حساب معدلات الهجرة على أساس العمر و الجنس و ذلك بقسمة عدد المهاجرين الذكور أو الإناث في فئة عمرية معينة على إجمالي عدد السكان الذكور و الإناث في هذه الفئة العمرة مضروبا في 1000، و تعتمد مقاييس الهجرة الداخلية بشكل رئيسي على الفصل بين مكان الولادة و مكان الإقامة فكل شخص لا يقيم في مكان ولادته يعتبر مهاجرا .[2]

خامسا : الهجرة الداخلية في الجزائر :

1-الهجرة الداخلية في عهد الاستعمار

كان المجتمع الجزائري قبل الاستعمار ذا طابع ريفي حيث أن أكثر من 90 % من سكانه يعيشون في الريف ، لكن مع دخول المستعمر الفرنسي قام بهدم البنى الاجتماعية القائمة على النظام القبلي ، و نشر نمط الإنتاج الرأسمالي ، حيث سيطرت السلطات الاستعمارية على الأرض الخصبة ، و تحول الملاك الجزائريين إلى مجرد أجراء براتب زهيد .[3]

---

[1] -عبد الله عطوي: جغرافية السكان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2011، ص282.

[2] -عبد الله عطوي: المرجع السابق، ص282.

[3] -عبد السلام الفيلالي: هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر المنزعتين الحضرية والريفية،مجلة تواصل، جامعة باجي مختار ، عنابة، الجزائر،العدد24 ،جوان2008 ، ص148.

فأولى الجماعات التي استقرت على الأرض الجزائرية من جنود و ضباط الجملة العسكرية و تمكنوا من شراء الأراضي بأرخص الأثمان من أصحابها الفارين من العنف و الضغط المتواصل فإظطروا لبيع أراضيهم و اللجوء إلى المناطق الجبلية ,و اتجه معظمهم في السنوات الأولى من الاحتلال غربا إلى وهران التي كانت تحت حكم الأمير عبد القادر الجزائري .

و بعد إخماد ثورة الأمير سنة 1847 , استمر نزوح الجزائريين من أراضيهم و اتجهوا نحو الجنوب إلى الصحراء , وقد ساعد ذلك على استيلاء الأوروبيين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ,فقد الجزائريون 45 % من أراضيهم .

و هكذا أدت السياسة الاستعمارية إلى تفتيت البناء الزراعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان ، و أصبح الريفيون لا ستطيعون العودة إلى أراضيهم إلا بصفتهم عمالا أجراء في مزارع المعمرين.[1]

ومع إنشاء المدن الكبرى بداية القرن العشرين وإشتدت ظاهرة هجرة الريفيين إلى المدن ,ففي سنة 1948 بلغ عدد سكان المدن في الجزائر 1,3 مليون نسمة أو 20 % ، و قبل ذلك كانت نسبتهم لا تتجاوز 16 % ثم ارتفعت سنة 1960 إلى 30 % ، ذلك لأن قوات الاحتلال إبان حرب التحرير (1954،1962) ركزت عملياتها في المناطق الريفية ,الأمر الذي أدى إلى تدمير مئات القرى و المد اشر , وهي الأماكن التي لجا أصاحبها إلى ضواحي المدن طلبا للأمن.[2]

2-الهجرة الداخلية بعد الاستقلال :

بعد استقلال الجزائر استمر النزوح الريفي ,بل و ازدادت حدته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير هذا من جهة ، و من جهة أخرى أن نزوح المستوطنين

---

[1] محمد السويدي: مرجع سابق، ص ص74-75.

[2] – المرجع نفسه: ص66.

الأوربيين سنة 1962 ، و ظهور فراغ في الأنشطة التي كانوا يقومون بها على جميع المستويات مما ساعد على هذه الهجرة ، و من الإحصاء العام للسكان سنة 1966 تبين أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات أي بمعدل (150 ألف) نسمة سنويا.[1]

كذلك أن الهجرة الريفية ساهمت في حدتها عدة اعتبارات و هي :

-صعوبة إعادة بناء القرى التي تم تدميرها إبان الثورة .

-عودة أكثر من 30 الف لاجئ جزائري من تونس و المغرب نتيجة فتح الحدود الشرقية و الغربية .

-عدم وجود فرص كافية للعمل في الريف .

-تركيز مشروعات التنمية في المدن و ضواحيها ,فالملاحظ أنه بعد الاستقلال اتجه الإتمام سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى المراكز الحضرية الكبيرة و المتواصلة , و أهملت التجمعات السكانية الصغيرة ، خصوصا تلك التي تعتمد على الثروة الحيوانية.[2]

و إبتداءا من 1966 و حتى 1977 و هي مرحلة البناء الإشتراكي وبما حمله من مخططات تنموية ، من المخطط الثلاثي (67,69) و المخططين الرباعيين (77.74/73.70) ,إضافة إلى البرامج الخاصة بالولايات و تطويرها ، فأدت هذه المخططات إلى إقامة سلسلة من الوحدات الصناعية و مناطق و أقطاب صناعية مهمة , وكذا توسيع شبكة الطرق و إقامة منشات جامعية ، كل هذه الإنجازات أدت إلى هجرة سكان الأرياف إلى المدن للبحث على فرص عمل .[3]

---

[1] -محمد السويدي: المرجع السابق، ص78.

[2] المرجع نفسه: ص ص65 66.

3-إسماعيل قيرة : في سسيولوجيا التنمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص42.

و مع حلول 1987 بلغ سكان الحواضر في الجزائر 49,8% من مجموع السكان و لكن بفضل تشجيع القطاع الزراعي الخاص ، واستقلالية المستثمرات الفلاحية بعد الإصلاحات التي مست القطاع العام ،و تشجيع إستصلاح الأراضي بوضع قانون الإمتياز ، و في مقابل صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الإقتصادية التي مرت بها الجزائر ساهمت كل هذه الظروف في عودة الكثير من العمال ذوي الأصول الريفية إلى مواطنهم الأصلية ، و الإستثمار في المجال الزراعي .[1]

لكن سرعان ما عادت نسبة الهجرة الريفية للإرتفاع مع بداية الأزمة الأمنية في التسعينات .

3- الهجرة الداخلية أثناء أزمة التسعينات

إن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ 1991 إثر تدهور الوضع الأمني و انتشار ظاهرة الإرهاب ، كان لها انعكاسات خطيرة على الأرياف خاصة ، مما أجبر الكثير من سكان الأرياف على الهجرة حو المدن فرارا من المجازر التي ارتكبت في حقهم و الجدول التالي يوضح عدد المهاجرين إلى المدن لأسباب أمنية.[2]

---

[1]-محمد السويدي: مرجع سابق، ص79.

[2] -رشيد زوزو: مرجع سابق ، ص225.

جدول رقم(1) : يوضح الهجرة الريفية نحو بعض المدن لأسباب أمنية .

الفترة	1995-1992	1999-1996
المدينة	عدد المهاجرين	عدد المهاجرين
الجزائر العاصمة	125000	38000
البليدة	320000	68000
ين الدفلى	75000	35000
الشلف	65000	420000
معسكر	45000	250000
باتنة	35000	16000

المصدر : علي سموك :إشكالية العنف في المجتمع الجزائري ,ص 361

و يكشف تطور تدفقات الهجرة خلال هذه المرحلة أن 294 بلدية من ضمن مجموع البلديات الريفية 948 على المستوى الوطني و هو ما يعادل نسبة 31 % من مجموع البلديات الريفية كانت جاذبة للسكان و أن 378 بلدية أي ما يعادل نسبة 39.9 %تمثل حصيلة هجرة متوازنة ، و أن 276 بلدية 29.1 كانت مناطق طاردة هاجر سكانها إلى مناطق أخرى أكثر جاذبية و أمنا. [1]

و أكثر المناطق الطاردة هي البلديات الواقعة في الجنوب الغربي بنسبة 60%باعتبارها منطقة يغلب عليها الطابع الريفي لذا نسبة الأمن منخفضة فيها في حين أن منطقة الشمال الأوسط تمثل بنسبة 35.4% ذلك أن منطقة الهضاب تتميز بجبال و غابات وعرة كانت ملجأ للإرهاب و منها يقومون بعملياتهم و هجوما تهم ، أما فيما يخص الجنوب فمن بين 11 بلدية ريفية لا توجد سوى بدية واحدة سجلت رصيد هجرة سلبي ، وهذه الإحصائيات تمثل ملامح

[1]-رشيد بن عيسى: **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة** ، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،الجزائر، 2004 ، ص9.

الهجرة في البلديات الريفية بين سنة 1987و 1998. ، فصعوبة ظروف المعيشة في الوسط الريفي قد تفاقمت بسبب تدهور الوضعية الأمنية , و هي تفسر جزئيا حجم النزوح الريفي الذي مس حوالي 4,8 ملايين نسمة بين 1977 و 1998.[1]

وفي سنة 1998 بلغ عدد سكان الحضر في الجزائر 17 مليون من مجموع 29.1 مليون نسمة في مقابل 12.1 عدد سكان الأرياف ،لكن مع نهاية 2005 أصبح يقدر عدد سكان الأرياف ب 13 مليون نسمة أي ما يعادل 40 % من مجموع السكان الكلي ، ومع هذه الزيادة تحسن الظروف الأمنية و ظروف المعيشة في الوسط الريفي مع تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة .

و قد أصدرت منظمة التغذية و الزراعة تقريرا حول الانعكاسات الديموغرافية في الجزائر أنه في أفاق 2030 يزداد عدد سكان المدن في مقابل انخفاض عدد سكان الأرياف الذي سيقارب 12.5 مليون نسمة مقابل كثافة سكانية متزايدة في المدن تقارب 32.5 مليون نسمة و بهذا يستمر الضغط على المدن و تصبح غير قادرة على امتصاص الحشود القادمة من العالم الريفي.

خـــلاصـــــة :

أن ظاهرة الهجرة الريفية في الجزائر إشتدت حدتها مع بدية الاستعمار الفرنسي لسياسة الاستيلاء على الأراضي الزراعية و تهجير الفلاحين من أراضيهم ، إذ كان المجتمع الجزائري ذا طابع ريفي بنسبة تفوق 90 % ، و مع سلسلة التحولات من استعمار و المخططات الصناعية بعد الاستقلال و إهمال المجال الريفي و صولا إلى التحولات التي مرت بها الجزائر من التحول لنظام الممون كل ذلك ساعد في حدة الهجرة الداخلية الريفية و أصبح العالم الريفي حاليا يمثل 40 % من المجتمع الجزائري .

---

[1] -رشيد بن عيسى: استراتيجية التنمية الريفية المستدامة، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر،2004،ص ص20-21.

الفصل الرابع: مشاريع التنمية الريفية في الجزائر

تمهيـــد

أولا: تجربة التسيير الذاتي (1962-1970)

ثانيا: الثورة الزراعية (1972-1980)

ثالثا: مرحلة تحسين القطاع العام (1981-1990)

رابعا: إجراءات التعديل الهيكلي (1990-2000)

خامسا: التجديد الريفي (2000)

خلاصـــة

تمهيد:

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من السياسات الإستراتيجية التنموية للنهوض بعالم الريف، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدءا بتجربة التسيير الذاتي 1962-1970 حيث طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة المعمرين الفرنسيين لمزارعهم، تلتها الثورة الزراعية سنة 1971-1980 و ركزت على التعاونيات الفلاحية وإعادة توزيع الأراضي المؤممة، و بعد النتائج السلبية التي أظهرها إحصاء سنة 1979 تم وضع خطة لتحسين نتائج القطاع العام، و إعادة هيكلة القطاع الزراعي، و بعد التحولات الإجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها الجزائر تم التخلي عن قوانين الثورة الزراعية و إجراء تعديل هيكلي بفتح المجال للملكية الخاصة و إنعاش القطاع الزراعي.

و في سنة 2000 تم وضع المخطط الوطني للتنمية الريفية، وسمي بالتجديد الريفي أو إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة للقضاء على المشاكل التي يعاني منها الريف والمحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة و تحقيق الأمن الغذائي و ترقية الصناعة التقليدية و الحرف و كذا المحافظة على العادات والتقاليد في المجتمع الريفي الجزائري.

أولا: تجربة التسيير الذاتي 1962 – 1970

تختلف تجربة التسيير الذاتي في الريف الجزائري عن غيرها من التجارب الاقتصادية والاجتماعية العالمية، بأنها طبقت تلقائيا من طرف العمال والفلاحين بعد مغادرة مئات الآلاف من المعمرين الفرنسيين لمزارعهم و مصانعهم، هادفين من وراء ذلك إلى تقويض البناء والاجتماعي للجزائر ما بعد الإستعمار، لهذا بادر العمال و الفلاحون إلى تسيير هذه الوحدات الإنتاجية إيمانا منهم و وعيا بضرورة مواصلة عملية الإنتاج خصوصا في تلك الظروف القاسية[1].

---

[1]- محمد السويدي: مرجع سابق: ص 120.

و قد تقررت ملامح التسيير الذاتي في الجزائر أثناء عقد مؤتمر طرابلس في ليبيا في جوان 1962، حيث قام قادة جبهة التحرير بوضع خطة عمل للمستقبل ورسم الخطوط العريضة لإعادة بناء الجزائر، و كان موضوع الإصلاح الزراعي في مقدمة الأبحاث التي ناقشها المؤتمر، و أقروا بأن الإصلاح الزراعي يجب أن يتم الشروع فيه حسب الشعار التالي(الأرض لمن يعمل فيها)، و كوسيلة لتطوير الريف وتحسين الإنتاج، وكذلك حسب المبادئ الآتية:

- المنح حالا للصفقات المتعلقة بالأراضي و وسائل الإنتاج الزراعي التي قام بها المضاربون الجزائريون مع المعمرين.
- تحديد الملكية حسب المزروعات والإنتاج.
- انتزاع المساحات التي تجاوز الحد المعين.
- إعطاء الأراضي المسترجعة مجانا إلى الفلاحين الذين لاحظ لهم أو ليس لهم ما يكفيهم[1].
- التنظيم الديمقراطي للفلاحين في تعاونيات الإنتاج.
- إنشاء مزارع الدولة في جزء من الأراضي المنتزعة مع مشاركة العمال في تسييرها وفوائدها، وتشكل هذه المزارع قاعدة انطلاق من أجل تكوين الإطارات و المدربين الزراعيين.
- منع بيع أو كراء الأراضي لتفادي تأليف الملكية الكبيرة.
- إلغاء ديون الفلاحين والخماسين.
- المساعدة المالية والمادية من طرف الدولة[2].

و قد مر تطبيق أسلوب التسيير الذاتي في القطاع الزراعي بثلاث مراحل متقاربة قبل أن يأخذ شكله النهائي وهي:

---

[1] - عبد الرزاق الهلالي: **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، دون سنة النشر، ص 125.

[2] - **المرجع نفسه**: ص 126.

- المرحلة الأولى:

و قد بدأت بظهور الأملاك الشاغرة بعد رحيل المعمرين حيث بدأ الإشراف الفردي والجماعي على المزارع الشاغرة من طرف منظمات وطنية تمثلت في وحدات جيش التحرير الوطني، الإتحاد العام للعمال الجزائريين، من أجل حماية هذه المزارع باسم "المصلحة العامة" وذلك عندما أصدرت مرسوما بتاريخ 24 أوت 1962 يمس الأملاك الشاغرة و يمنع تهريب الآلات الزراعية، ثم تلته قرارات 22 أكتوبر 1962 التي تم بمقتضاها تأسيس لجان التسيير الذاتي في هذه المزارع كما اهتمت السلطات المسئولة بالمحافظة على الوحدات الزراعية الكبيرة دوم القيام بتوزيعها نهائيا[1].

- المرحلة الثانية:

هي مرحلة التأميم الجزئي والتي امتدت من شهر مارس إلى شهر جوان من سنة 1963، ففي 18 مارس 1963 أصدرت الحكومة المرسوم رقم (63.90) المتضمن إنشاء ديوان وطني للإصلاح الزراعي يتمتع بالقانون الأساسي للمؤسسة العامة، كما يتمتع بالإستقلال المالي:
أما واجباته فتختصر في تحقيق الواجبات أو البرنامج الذي وضعته الحكومة بشأن الإصلاح الزراعي، وبتنظيم تسيير المزارع التي أهملها مالكوها، و لكي يقوم الديوان بتأدية واجباته تقرر في المادة (04) تحويل رأس مال صندوق الإحراز على الملكية والإستقلال الريفي، إلى الديوان الذي سيحدد صيغ استغلال الأراضي التابعة لهذه الهيئة[2].

المرحلة الثالثة:

وتتمثل في مرحلة التأميم الكامل للأراضي الزراعية التابعة للمعمرين، وذلك في أكتوبر 1963، بحيث أصبحت الأراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة 2،632،000 هكتار من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الإستقلال ملكا لحوالي 22،000 معمر فرنسي[3].

---

[1] – محمد السويدي: مرجع سابق ص 124.
[2] – عبد الرزاق الهلالي: مرجع سابق، ص 138.
[3] – محمد السويدي: مرجع سابق، ص 123.

إن تجربة التسيير الذاتي في مجال الزراعة تعرضت في سنواتها الأولى لعدة مصاعب تمثلت أهمها في نقص الآلات الزراعية، و تعقيدات وإجراءات التسويق، و نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير بالإضافة إلى عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي والأسس التي تنظمه لدى كثير من العمال، و مع هذا فقد استطاع التسيير الذاتي أن يعمل بشكل سليم في الوحدات التي منحت فيها المبادرة للعمال و قدمت إليهم الوسائل الكافية[1].

حتى أن (ميشيل لوني) صاحب كتاب (الفلاحون الجزائريون) كتب: (... كانت لجان التسيير تعمل بانتظام، وتسود بين العمال روح التعاونية، وحتى لجان التسيير تبدو وظائفها صعبة، يلاحظ اتجاهها الجماعي في العمل أكثر من اتجاهها الفردي، لكن في السبعينيات قررت الدولة منع المزيد من المبادرة واللامركزية في التسيير و التسويق لعمال الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا، على أن يتحملوا في ذات الوقت النتائج المترتبة عن هذه المبادرة، بعد أن سلمتهم الثورة أخصب الأراضي وكذا الدعم المادي والمعنوي[2].

وتجربة التسيير الذاتي قد فشلت في الحد من الهجرة الريفية، وبالمقارنة بما جاء في الفصل الثالث من هذا البحث، أن نسبة الهجرة نتيجة عدة أسباب نذكر منها: أن أرباح المزارع المسيرة ذاتيا لم توزع على العمال قبل صيف 1968، و نتيجة لما كان يعاني منه الريف الجزائري من هدم و تخريب جراء العمليات العسكرية التي قام بها المستعمر فيه، ففي مرحلة التسيير الذاتي تم التركيز على الإنتاج والإصلاح الزراعي وإهمال الإهتمام بالأوضاع الاجتماعية للفلاحين وسكان الريف عامة.

كما أن التسيير الذاتي ركز على الأراضي الخصبة وعلى مساحة تتعدى المليوني هكتار أي بما يعادل 3/1 من الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى هذا قام الاحتلال بتقسيم مصادر

2-محمد السويدي: المرجع السابق، ص ص 131-130.

الثروة في توزيع الأراضي ولهذا جاءت الثورة الزراعية كعملية ثورية لتقضي على هذه الإختلالات[1].

ثانيا: الثورة الزراعية 1917- 1980

تعتبر الثورة الزراعية عملية تنمية مخططة كبرى استهدفت تنمية وتحديث الريف الجزائري، بدأ تطبيقها منذ 17 يونيه 1972 وركزت على القطاع الزراعي و الرعوي وتقديم الخدمات لسكان الريف، فقد عملت على تقريب الفوارق بين الريف و الحضر وإيجاد نوع من التوازن بين هذين القطاعين.[2]

و قد سعت الثورة الزراعية إلى تحقيق جملة من الأهداف على المدى الأوسط وتمثلت في النضال بصورة أساسية ضد كل أشكال الملكية المؤدية إلى هدر الثروات الأرضية والمائية، ووضع حد لظاهرة المالكين الغائبين، و كذا التوزيع العادل للأراضي وتقسيم الثروات، وذلك بتركيزها على التعاونيات الفلاحية، لتكثيف الزراعة واستعمال الأسمدة واستخدام المكننة.

لكن من جهة أخرى لم تمس الثورة الزراعية أراضي الفلاحين المتوسطين والفقراء، بل دعتهم للاختيار و الانضمام للتعاونيات.

و إضافة إلى تلك الأهداف سعت الثورة الزراعية من خلال مشاريعها إلى تحقيق ما يلي:

- تثبيت سكان الريف من أجل الحد من النزوح الريفي.
- إعادة التوازن لأنظمة الاستصلاح للتحكم في التعرية و تثبيت التربة و محاربة الزحف الخطير للصحراء نحو الشمال.
- تموين الصناعة بالمدخلات الأساسية ذات الأصل الزراعي لإيجاد التداخل والتلاؤم اللازمين بين الصناعة و الزراعة و كممون للصناعة بشكل عام و الصناعة الغذائية بشكل خاص.

---

[1] – محمد السويدي: المرجع السابق، ص 128.

[2] – المرجع نفسه: ص107.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية للوصول إلى الأمن الغذائي.[1]

و قد مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاثة مراحل، ابتدأت المرحلة الأولى منها بتاريخ 17 يونيه 1972 وانتهت بتاريخ 13 أبريل 1973، و تركزت المرحلة الثانية في إحصاء أراضي البلديات و غيرها من أملاك الدولة، وتوزيعها على صغار الفلاحين، سواء من الذين لهم ملكيات صغيرة أم من المعدمين الذين كانوا يمارسون الخماسة من قبل.

و قد تم خلال هذه المرحلة إنشاء (312) تعاونية تحضيرية للاستثمار و(793) تعاونية زراعية للاستغلال المشترك و (1364) تعاونية زراعية للإنتاج، حيث بلغت المساحة الإجمالية لهذه التعاونيات (788) هكتار استفاد منها حوالي 50 ألف متعاون.

ثم أخيرا المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية التي بدأ تطبيقها في 08 نوفمبر 1975 والتي تم وضع أسسها القانونية في 17 يونيه 1975 و ركزت على تنظيم القطاع الرعوي وتربية الماشية مستهدفه تنمية الثروة الحيوانية وتحسين أنماط مربي الماشية وصغار الرعاة.

و الملاحظ أنه حتى نهاية 1974 كان هناك 1748 تعاونية إنتاج استفادت منها 53674 أسرة في مساحة كلية تغطي 788.284 هكتار من الأراضي الخصبة.

و إلى جانب دور التعاونيات في تنمية وتحديث الريف الجزائري من حيث توفير العمل والإنتاج الزراعي، توجد القرى الفلاحية المخصصة للمستفيدين من الثورة الزراعية والعاملين في تعاونيتها و أجهزتها التنفيذية أولا ثم للفئات الأخرى من سكان الريف بصورة أعم، و تتلخص وظائفها في توفير الظروف الاجتماعية للعمل كالخدمات الأساسية والمرافق العامة من: كهرباء، ماء، غاز و كذا الطرق و الحدائق و الملاعب والمساجد و المدارس فهي قرى تتميز بأن مكان إنشائها قرب الأراضي التي يتم توزيعها على المستفيدين وبعيدة عن المراكز السكنية الأخرى حتى يكون لها مظهر مستقل.[2]

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو: مرجع السابق، ص 102.

[2] – محمد السويدي: مرجع سابق، ص ص108-109.

وقد حدد عددها بألف قرية كمرحلة أولى، على أن تنفذ منها 300 قرية خلال المخطط الرباعي الثاني 74. 1978، و لكن حتى نهاية سنة 1976 لم ينجز من هذه القرى سوى 34 قرية و ذلك لأسباب عديدة منها نقص المواد الضرورية للبناء و تباطؤ المقاولات المكلفة لبناء القرى. وقد دلت الإحصائيات التي قامت بها وزارة الفلاحة أنه حتى شهر مارس 1979 تم بناء 131 قرية تتوفر جميعها على متطلبات الحياة الحديثة، و توزعت على 17.842 أسرة.

لكن الملاحظ أن القرى الفلاحية تركزت أساسا في المناطق الغنية نسبيا، و يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من التصاميم الهندسية لهذه القرى لم يستجيب في أغلب الأوقات لرغبات المستفيدين، فالنماذج الهندسية لهذه القرى قد اقتبست من بلدان أوربية و لم تأخذ في الاعتبار متطلبات و احتياجات الفلاحين، سواء من الجانب الطبيعي أو الجانب الاقتصادي أو الجانب الاجتماعي الثقافي.

رغم التجنيد المادي والبشري الذي حظيت به الثورة الزراعية لم تكن في مستوى الطموحات و لم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها وذلك كان نتاج عوامل متعددة، خاصة افتقادها عنصر التمليك للأراضي الذي يعد حافز أو كعامل محفز للنشاط، وكذلك سوء تطبيق النصوص و القوانين التي نصت عليها الثورة الزراعية و الارتجال في إنشاء وتشكيل التعاونيات والجري وراء الكم على حساب الفعالية.[1]

ثالثا: مرحلة تحسين القطاع العام (1980- 1990)

توقف التخطيط سنة 1978- 1979، وتمت خلال هذه الفترة إحصاء وجرد للفترة السابقة من تجربة التسيير الذاتي والثورة الزراعية ومن خلال نتائج الإحصاء تم وضع خطتين خماسيتين 84.80 و89.85 مست القطاع الصناعي و الزراعي، وتم التركيز على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الزراعي، و إعطاءه المكانة اللائقة.

---

[1] – محمد العويدي: المرجع سابق، ص ص 109-110.

فهيكلة القطاع العمومي شهد عمليتين، حيث جرت العملية الأولى عبر مرحلتين مست القطاع المسير ذاتيا سنة 1980 في مرحلة أولى ثم قطاع الثورة الزراعية سنة 1982 وانتهت 1984 كمرحلة ثانية، في حين شملت العملية الثانية القطاع الزراعي بشقيه (المسير ذاتيا، الثورة الزراعية). وهي ما عرفت بعملية تنظيم المستثمرات الفلاحية.

و أعطت عملية إعادة هيكلة القطاع الزراعي للجزء المسير ذاتيا 3034 وحدة مهيكلة تحت اسم المزارع الفلاحية الإشتراكية، أما بالنسبة لقطاع الثورة الزراعية فقد حدثت تغيرات جذرية، فمن بين 4992 تعاونية زراعية المحصاة سنة 1982 لم يبقى إلا 91 تعاونية، وتم تشكيل 394 تعاونية زراعية إشتراكية على جزء هذه الأراضي المحررة، كما تكونت على الجزء المتبقي استغلاليات فردية (على 450 ألف هكتار)، و تم في حالات عديدة إرجاع الأراضي لأصحابها الأصليين، أو تعويض الملاك المؤممة أراضيهم.[1]

فقطاع التسيير الذاتي ظل يعاني من عجز مزمن وبيئة قاسية حتى فقد روح التسيير الذاتي وأصبح مجرد أجزاء، فجاءت عملية إعادة الهيكلة هادفة إلى تطهير الوحدات، وتحديد مساحته وتنظيم التسيير والوصول إلى إنشاء وحدات اقتصادية قابلة للاستثمار.أما إعادة هيكلة قطاع الثورة الزراعية فتهدف إلى تطوير القطاع وتشجيع المنتجين.

فمع بداية الثمانيات بدأ القطاع الخاص يستعيد مكانته ضمن المجال الريفي بفضل الإجراءات التي اتخذت إزاءه والتحول نحو تشجيع الملكية الفردية الخاصة، و قد خصصت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني دورة كاملة لدراسة وضعية القطاع الخاص، ثم أصدرت القانون المتضمن الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح سنة 1983، و رغبة في الحصول على الأرض أدى إلى استصلاح مساحات واسعة من الأراضي، وغرس الآلاف من النخيل في الصحراء، فحتى تاريخ 31/ 12/ 1994 و بعد عشر سنوات من صدور القانون تم استصلاح 271277 هكتار استفاد منها 45413 مستصلح.

---

[1] – عبد الرحمن سوالمية: مرجع سابق، ص 62.

لكن المساحات المستصلحة بقيت قليلة مقارنة بالمساحة الإجمالية للجزائر في تلك الفترة وهذا راجع إلى ضعف الإمكانيات المادية و المالية و هذا راجع للأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر خاصة 1986، و انخفاض سعر البترول. [1]

رابعا: إجراءات التعديل الهيكلي (1990- 2000)

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر من التوجه نحو اقتصاد السوق، اتخذت الحكومة عدة إجراءات وتغييرات للقطاع الزراعي وهي:

- التخلي عن قوانين الثورة الزراعية، لأنها عجزت عن التحول إلى ثورة خضراء كما جاء في مبادئها، فقد فتح دستور 1989 المجال أمام الملكية الخاصة بدون قيود، و قد خص القانون العقاري (1990) جزءا كبير للعقار الفلاحي.
- إنعاش القطاع الزراعي من خلال تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي خصصت له أكثر من 520 مليار دينار ويهدف إلى:
- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية.
- تكثيف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة لصالح الأشجار المثمرة.
- تشجيع الاستصلاح عن طريق الامتياز.

وقد اتسمت هذه المرحلة بالنتائج التالية:

- نمو معتبر لمؤشر الإنتاج الفلاحي إذ بلغ 4%.
- النمو السنوي المتوسط للقطاع الفلاحي كان أعلى من معدلات القطاعات الأخرى بنسبة 3,3% مقابل 1% للصناعة و 2,3% للخدمات. [2]

لكن رغم النمو المعتبر في مؤشر الإنتاج الفلاحي في هذه المرحلة إلا أن نسبة الهجرة الريفية زادت لاختصار المخطط الوطني على التنمية الاقتصادية في الريف، وغياب الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتوفير الخدمات الضرورية، فقد بقي الريف الجزائري يعاني من عدة

---

[1] -عبدالرحمان سوالمية:المرجع السابق، ص63.

[3] -رشيد بن عيسى :استراتيجية التنمية الريفية المستدامة،مرجع سابق،ص37.

مشاكل رغم السياسات التنموية الموجة غليه والتي ركزت في معظمها على الجانب الاقتصادي وإهمال الجانب الاجتماعي.

و من جهة أخرى نتيجة الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، فقد كان الريف مسرحا للعمليات الإرهابية في تلك الفترة مما ساهم في هجرة سكان الأرياف إلى المدن.

خامسا: التجديد الريفي (2000)

رغم تعاقب سياسات التنمية الريفية في الجزائر، إلا أن الريف خاصة في الثمانيات والتسعينات من القرن العشرين عانى من عدة مشاكل وتدهورت ظروف المعيشة فيه، و انتشرت البطالة و الفقر بسبب ضعف الأنشطة الاقتصادية والظروف الأمنية خاصة. وهذا أدى إلى زيادة معدلات الهجرة إلى المدن و لتحسين وضعية الريف أطلقت الحكومة الجزائرية سنة 2000 المخطط الوطني للتنمية الريفية أو سمي بسياسة التجديد الريفي، و كانت الانطلاقة الفعلية له سنة 2003، و يهدف التجديد الريفي من خلال برامجه المسطرة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية و فروع الإنتاج المدعمة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- إنعاش الفضاءات الريفية وتحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وترقية الصناعة التقليدية والحرف الريفية.
- الاستغلال والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مختلف الممتلكات وتثمينها.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات الاستعمال الجماعي.
- استقرار السكان والحد من الهجرة الريفية من خلال ترقية النشاطات الاقتصادية الدائمة خاصة على مستوى البلديات المعزولة.[1]

---

[1] - رشيد بن عيسى : **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة** ،المرجع السابق، ص ص 47- 48.

كما ترتكز سياسة التجديد الريفي على المبادئ التالية:

1- لا توجد أقاليم بلا مستقبل... بل توجد فقط أقاليم بلا مشاريع.

2- يجب مراعاة التنمية الريفية المستدامة على كل مستويات التدخل.

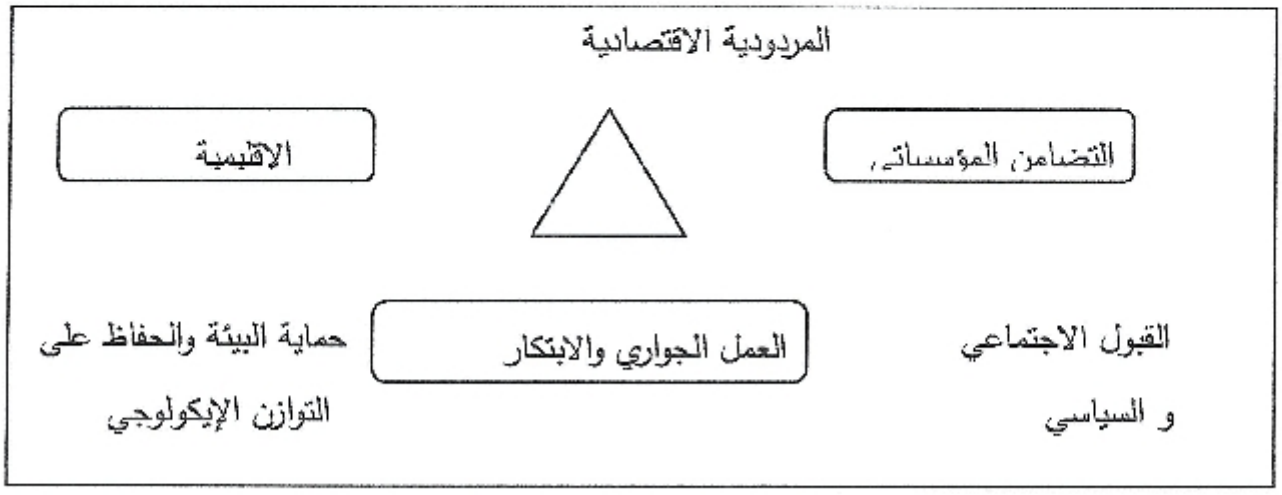

3- التكفل بالخصوصيات الإقليمية للإقليم والفاعلين، ويتضمن مفهوم الإقليم ما يلي:

- الفضاء ومكونات.
- السكان وظروفهم المعيشية.
- الأنشطة الاقتصادية.

4- المرافقة للسكان وتحرير المبادرات بدل الاتكال والانتظار وذلك عن طريق:

- إعداد المشاريع من القاعدة إلى الأعلى بمشاركة مسئولة وشفافة للسكان.
- ترقية أنماط جديدة لقنوات الاتصال.
- ترقية آليات جديدة للمرافقة (الضبط، المتابعة والتقييم).

5- عصرنة القرى بتحسين شروط الحياة، و التركيز على النشاطات الاقتصادية مع حماية وتثمين الإرث الريفي المادي وغير المادي.

6- إشراك والتكامل بين التدخلات في الوسط الريفي بين المستوى البلدي و المحلي و الولائي والجهوي كإنشاء شراكة و اندماج متعدد القطاعات داخل الإقليم.[1]

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في إطار إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة، ويهدف مشروع جواري في إقليم محدد إلى تحديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال الجماعات الريفية (سكان الأرياف)، هذه الأخيرة هي التي تبادر في تعيين الأعمال والنشاطات التي تمكنهم من تحسين مداخيلها بصفة دائمة، و كذلك تحسين ظروف معيشتها. بلورة فكرة المشروع يشارك فيها جميع أفراد الإقليم المحدد للاستفادة من المشروع، و ذلك بتصور وإعداد برامج أعمال من نشاطات ومشاريع حسب الاحتياجات و حسب ملائمتها للظروف الطبيعية السائدة في الإقليم.

و قد يمس المشروع الجواري للتنمية الريفية إقليم محدد أو جزء من البلدية أو كل البلدية، وانطلق فعليا سنة 2006. 2007 بإشراف قطاع الفلاحة، و في سنة 2009 انتقل تسيير ملف المخططات الجوارية للتنمية الريفية المندمجة إلى قطاع الغابات.

- الأرضية القانونية للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية:

لقد جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقرر رقم 306.305:

-المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والاقتصاد الرعوي وكذا كيفيات دفعه.

- المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 302- 111 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" مستويات و كيفية دفعه.

---

[1] - محافظة الغابات: مشاريع التنمية الريفية المندمجة، ولاية قالمة، 2014.

هذين المقررين كانا بمثابة الإعلان الرسمي عن بداية إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية، و يحددان كيفية تحضير وصياغة مشروع جواري للتنمية الريفية، و كيفية الاستفادة منه و كذا الصناديق المتكفلة بالتمويل.

أما تمويل المشروع الجواري يكون حسب نوع النشاط أو العمل، وتساهم فيه عدة جهات حسب الاختصاص حيث يشارك في التمويل: صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية، و الصندوق الوطني للسكن، وكالة التنمية الاجتماعية، و كذا الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

إن المشروع الجواري يشمل عدة جوانب منها: الجانب الاقتصادي للسكان (فلاحة، صناعات صغيرة، وتقليدية وتحويلية)، و كذلك الجانب الاجتماعي (سكن ريفي، طرقات، كهرباء ريفية...(، ويمكن أن تكون هذه الأعمال و النشاطات المدرجة في المشروع فردية أو جماعية، و سنحاول تصنيف هذه الأعمال حسب الصناديق المكلفة بالتمويل والدعم:

1- الأعمال والنشاطات التي يتكفل بها صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

- استصلاح الأراضي الفلاحية: و هذا قصد توسيع رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.
- الحرث العميق: و يشمل الأراضي غير الصالحة للزراعة (البور).
- التحسين العقاري: و يهدف إلى تحسين نوعية الأراضي في المجالات المستفاد منها.
- تهيئات الري: و تشمل كل النشاطات التي تضمن تحسين أنظمة السقي و توفير مصادر جديدة لتعبئة المياه.
- حفر الآبار وتهيئة الينابيع و السدود الصغيرة والترابية لضمان توفير المياه، و بالتالي تطوير الزراعات المسقية وتكثيفها.
- إنجاز قنوات نقل المياه مع تحديد مواقع الينابيع.
- اقتناء تجهيزات السقي بالتقطير لتطوير أنظمة السقي والاستغلال العقلاني للمياه.-تنقية ضفاف الأنهار.
- إنجاز أسوار بالحجارة الجافة لمكافحة انزلاق وانجراف التربة.

- غرس النباتات الرعوية الجافة لتوفير مناطق رعي جديدة و الحد من التصحر.
- زرع البذور في المراعي للتخفيف من تقهقر الغطاء النباتي.
- صيانة الأراضي المخصصة للحلفاء للمحافظة على النظام البيئي في المجالات الجافة.
- غرس الأشجار المثمرة والكروم، غرس النخيل.
- زراعة الأعلاف.
- تحسين أنظمة الإنتاج الزراعي، وذلك بتوفير الأسمدة والمبيدات...إلخ.
- إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة (تربية النحل، الأرانب، الدواجن).
- إنشاء وحدات صغيرة لتربية الأبقار، الأغنام، الإبل.

2- الأعمال التي يتكفل بدعمها الصندوق الوطني لترقية ال نشاطات الحرفية والتقليدية: وتتمثل أساسا في اقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالنشاط الحرفي وكل ما يتعلق به، بهدف تطوير المنتوجات الحرفية والتقليدية وإعطائها بعد اقتصادي بجلب مداخيل دائمة للمستفيدين منها في إطار المشاريع الجوارية.

3- الأعمال التي يتكفل بتمويلها الصندوق الوطني للسكن: يتركز دعم هذا الصندوق في: السكن الريفي وهذا بـ:

- بناء سكنات ريفية جديدة.
- تهيئة السكنات القديمة.
- توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة.[1]

مراحل صياغة مشروع للتنمية الريفية الجوارية المندمجة:

- تبدأ المرحلة الأولى بإجراء دراسة اجتماعية و اقتصادية للإقليم من أجل التعرف على:
  - عدد العائلات التي تسكن في المحيط المعني بالمشروع.

---

[1] -المنتدى المغاربي الأول لجميع المهندسين والتقنيين بالمغرب العربي الكبير:

www.lngdz.com /vb/sbawthread.php.

بتاريخ :2014/03/05 على الساعة 13.20.

- عدد السكان ونسبة الشباب.
- متوسط الدخل الشهري.
- معرفة النشاطات المعتمدة والانشغالات السائدة

ويتم جمع هذه المعلومات باستعمال استمارة (الاستجواب من أجل صبر أول). وهذه الدراسة تدخل في إطار التنشيط الريفي الذي يقوم أعضاءه بالاجتماع مع سكان المنطقة.

- أما المرحلة الثانية تكون بعد انتهاء الإجتماع مع السكان والخروج بمشروع تنموي للمنطقة يكون حسب احتياجاتها وإمكانياتها المتاحة.

- يتم تعيين ممثل لسكان المنطقة وذلك عن طريق الإقتراع، وينصب بعد ذلك من طرف رئيس المجلس البلدي، ويقوم بمتابعة جميع عمليات المشروع التنموي من بداية الإنجاز إلى غاية نهاية المشروع و يطلق عليه لقب المنشط.

- عرض المشروع التنموي من خلية الريفي والتي تتكون من:

1- المؤسسات الإدارية: ممثل من محافظة الغابات و الفلاحة والري والإسكان والأشغال العمومية ...إلخ.

2- المجلس الشعبي البلدي: متمثلا في رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعتبر رئيس خلية التنشيط الريفي البلدي.

3- المسهل: يعين من طرف رئيس الدائرة بالتعاون مع محافظ الغابات، وهو عون تقني من إدارة الغابات.

4- المنشط: ممثل سكان المحيط الريفي

- بعد المصادقة على المشروع التنموي من قبل خلية التنشيط الريفي يتم عرضه على اللجن التقنية للولاية في اجتماع يظم الوالي و المديرين التقنيين لمحافظة الغابات والفلاحة، المياه، الإسكان ...

وبعد الموافقة على المشروع، تحدد الصناديق الخاصة أو المناسبة لتموين كل مشروع.

يتم تسليم المشروع للمقاولين أو لمؤسسات خاصة بالتنفيذ مثل المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية، للبدء في تنفيذ المشروع.

– متابعة سير العمل من قبل المسهل إلى غاية انتهاء البرنامج التنموي، و التأكد من أنه تم وفق المعايير المتفق عليها مسبقا.[1]

خـــلاصـــــة:

إن السياسات التنموية التي مست الريف الجزائري ركزت في معظمها على القطاع الإقتصاد الفلاحي على حساب الجانب الإجتماعي خاصة في المراحل الأولى، ففي مرحلة التسيير الذاتي تم التركيز على الإنتاج والإصلاح الزراعي، وعدم الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للفلاحين وسكان الريف عامة. وحتى الثورة الزراعية التي طبقت في ظل النظام الإشتراكي ورغم التجنيد المادي والبشري الذي حضت به لم تحقق الأهداف التي قامت من أجلها سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، لتغييب عنصر تمليك الأراضي. وحتى القرى الفلاحية التي كانت من أهم مشاريعها الإجتماعية، فإن معظمها لم يتم انجازه والجزء المنجز منها كان في المناطق الغنية فقط هذا من جهة، و من جهة أخرى لم يراعي المخططين الخصوصية الإجتماعية و الثقافية للريف الجزائري.

و رغم الإصلاحات التي مست الريف من تحسن القطاع العام وإعادة هيكلة القطاع وصولا إلى إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة فإن الجزائر لم تحقق الإكتفاء الذاتي و الأمن الغذائي رغم المساحة الفلاحية الشاسعة.

---

[1] –رشيد بن عيسى: إعداد مشروع جواري للتنمية الريفية وتنفيذه(دليل وإجراءات)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،الجزائر ،2004، ص31.

الفصل الخامس : الإطار الميداني للدراسة

تمهيد

أولا : الإطار المنهجي للدراسة

1- مجالات الدراسة

2- عينة الدراسة

3- منهج الدراسة

4- أوات جمع البيانات

ثانيا : عرض و تحليل البيانات

ثالثا : إختبار صحة الفرضيات

رابعا :النتائج العامة

خامسا :التوصيات و الإقتراحات

خلاصة

تمهيـــــد :

تتوقف أهمية كل بحث و درجة علميته على طرق و كيفيات إنجازه ،و على الإجراءات و الخطوات التي إتبعها الباحث ، و مدى توافقها مع خطوات البحث العلمي ، و الدراسة الميدانية و سيلة ضرورية و هامة للوصول إلى الحقائق العلمية الموضوعية و للتأكد من صحة الجانب النظري و مدى مطابقته للواقع ،و قد إعتمدت في دراستي هذه على المنهج المقارن للتأكد من صدق أو عدم صدق الفرضيات مستعينة بأدوات البحث العلمي من ملاحظة و مقابلة و إستمارة و الوثائق و السجلات من الهيئات المكلفة بالتنمية الريفية ،و قد إعتمدت الإستفادة من مشاريع التنمية كأساس لإختبار مجتمعي البحث لتكون نتائج البحث أكثر مصداقية و قابلة للتعميم .

أولا :الإطار المنهجي للدراسة

1-مجالات الدراسة :

-المجال الجغرافي :

يقصد بالمجال الجغرافي النطاق المكاني الذي أجريت فيه الدراسة ،و نظرا لطبيعة البحث فقد اخترت قريتين من بلدية بوشقوف ولاية قالمة مشة الشارف و مشة بن عمارة ، و من أهم الإعتبارات التي أدت إلى اختيار هاتين القريتين كمجال للبحث الميداني ،وان مشة الشارف من القرى التي استفادت من مشاريع التنمية الريفية ،و عرفت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد السكان ،في المقابل أن مشة بن عمارة من القرى التي لم تستفيد من المشاريع التنموية إلا نسبة قليلة من البناء الريفي وتصحيح المجاري المائية.

1- مشة الشارف : تقع مشة الشارف على بعد 4 كلم من الناحية الشمالية الغربية من مقر بلدية بوشقوف ، و هي من القرى الخطية تقع على الطريق الفرعي الرابط بين بلدية بوشقوف و بلدية بومهرة أحمد ، أراضيها ذات طابع سهلي يبلغ عدد سكانها 547 نسمة، تتوفر على مدرسة إبتدائية و قاعة للعلاج ،فرع بلدي ، مسجد ، محل لبيع الخضر و الفواكه و ثلاث محلات لبيع المواد الغذائية، إستفادت من العديد من المشاريع تتمثل في البناء الريفي، تهيئة الطريق ، الإنارة العامة ،تصحيح المجاري المائية الجبلية للتخفيف من إنجراف التربة .

2- **مشة بن عمارة :** تقع مشة بن عمارة على بعد 8 كلم من الناحية الشمالية الشرقية من مقر بلدية بوشقوف ، و هي قرية منعزلة نسبيا تبعد عن الطريق الرئيسي ب 5 كلم ،يبلغ عدد سكانها الدائمون ثلاث أسر ما يعادل 15 شخص و 15 آخرون لا يقيمون بصفة دائمة بالمنطقة فهم يأتون للعمل نهارا لان المنطقة لا تتوفر على أي من المرافق العمومية و لم تستفد من مشاريع التنمية الريفية الا بعض السكنات الريفية .

-المجال الزماني :

استمرت الدراسة الميدانية مدة 30 يوما ،إبتداءا من 09 /2014/03 إلى غاية 2014/04/07 ، خصصت الأسبوع الأول لدراسة إستطلاعية و إجراء مقابلات مع المسئولين من محافظة الغابات ، و بلدية بوشقوف قدموا لي معلومات حول أهم المشاريع و البرامج التنموية التي استفادة منها المنطقتين خلال السنوات الماضية، و خصصت الأسبوعين المتبقيين للزيارة الميدانية لكل من مشة الشارف و مشة بن عمارة وملئ الاستمارات عن طريق المقابلة المباشرة مع المبحوثين .

-المجال البشري :

يشمل المجال البشري في دراستي هذه جميع أرباب أسر مشة الشارف و مشة بن عمارة ، و المقدر عددهم ب107 اسرة منهم يقيم اقامة دائمة ومنهم من يقيم اقامة مؤقتة.

2-عينة الدراسة :

إن مجتمع البحث هو المجتمع الريفي و لما كان يتعذر الحصول او دراسة جميع المجتمعات الريفية ، فقد اخترت قريتين للمقارنة بينهما ، واحدة استفادت من مجموعة المشاريع التنموية و الأخرى لم تستفيد إلا من بعض المشاريع التنموية .

و العينة في أبسط تعريف هيا الجزء الذي يتم إختياره من الكل بهدف دراسته و تعميم ما نحصل عليه من نتائج على الكل .

و قد إعتمدت على الحصر الشامل لأرباب أسر مشتة الشارف و مشتة بن عمارة و البالغ عددهم 107 أسرة ، 89 اسرة في مشة الشارف و18 اسرة في مشة بن عمارة منها 3اسر

مقيمون اقامة اقامة دائمة ، و15رب اسرة لايقيمون بشكل دائم في المنطقة يذهبون للعمل نهارا ويغادرون مساءا من المنطقة.

3-منهج الدراسة :

لكل بحث أو دراسة منهج محدد له خصائصه و وظيفته ، فالمنهج عموما هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للظاهرة و الإجابة عن الأسئلة و الإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث .

و لا يأتي إختيار منهج الدراسة لأي ظاهرة بطريقة عشوائية و إنما طبيعة الدراسة هي التي تفرض على الباحث إتباع منهج معين ، و تماشيا مع أهداف الدراسة و منطلقاتها فقد استخدمت المنهج المقارن الذي هو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه و أوجه الإختلاف بين حادثتين إجتماعيتين او اكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق.[1]

و قد إخترت المقارنة المكانية بين مجتمعين ريفيين أحدهم إستفاد من مجموعة من المشاريع التنموية ، و الأخر لم يستفد إلا من بعض المشاريع تابعين لنفس البلدية ، و تجاوزت هذه الدراسة المقارنة الوصف إلى التحليل و التقييم بالإعتماد على أدوات إحصائية لإعطاء النتائج دلالة موضوعية .

2-تقنيات جمع البيانات

من الضروري أن يستعين كل باحث في مجال العلوم الإجتماعية و الإنسانية بتقنيات متعددة و معينة في بحثه و هذه التقنيات هي التي تمكنه من جمع المعطيات من الواقع , و قد اعتمدت في بحثي على أكثر من أداة للإلمام بجميع أبعاد الموضوع و هي الملاحظة و المقابلة و الوثائق و السجلات .

---

[1] -خالد حامد: منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2 ،201 2، ص73.

-الملاحظة :

إن الملاحظة في البحث العلمي هي مشاهدة الظاهرة محل الدراسة عن كثب في إطارها المتميز ووفق ظروفها الطبيعية ، حيث يمكن للباحث مراقبة تفاصيل الظاهرة المدروسة ,اي انها عملية مقصودة تسير وفق الخطة المرسومة للبحث ة في إطار المنهج المتبع وهدفها ينحصر في مشاهدة الجوانب الخاضعة للدراسة ليس بالمعنى التسجيلي السلبي لهذه الجوانب عبر استخدام الحواس ، بل يتعدى إلى تدخل العقل في إجراء المقارنات و استخلاص من النتائج. [1]

استعملت الملاحظة خلال الزيارة الميدانية للمنطقتين بملاحظة البنى التحتية و ظروف المعيشة للسكان و طبيعة النشاط السائد ، و ملاحظة مدى توفر كل منطقة على المرافق العامة و نسبة استفادتها من المشاريع التنموية .

-المقابلة :

المقابلة بوصفها اداة للبحث هي حوار يتم بين القائم بالمقابلة و بين شخص أو مجموعة أشخاص بهدف الحصول على معلومات حول موضوع معين و تتعلق خاصة بالآراء و الاتجاهات او السلوك ، أو المعلومات أو الشهادات.[2]

و اعتمدت في بحثي على المقابلة كمصدر لجمع البيانات عن سياسات التنمية الريفية في الجزائر عامة و عن المشاريع التنموية المبدمجة للنهوض بالريف خاصة ، فقد قمت بمقابلة مع مدير محافظة الغابات في مقاطعة بوشقوف – بإعتبار ان محافظة الغابات هي الجهة المكلفة بتنفيذ مشاريع التنمية الريفية زودني بمجموعة من الوثائق و التقارير حول إستراتيجية التنمية الريفية و آليات تطبيقها , و المناطق التي استفادت من المشاريع.

---

[1] -احمد بن مرسيلي: مناهج البحث العلمي في علم الاعلام والاتصال ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2003، ص ص203-204.

[2] -خالد حامد: مرجع سابق، ص140.

كما أجريت مقابلة مع مسؤول الفرع البلدي بمشتة الشارف و مسؤول الفرع البلدي لقرية بورياشي يوسف ، بإعتبار مشة بن عمارة تابعة لها ، افادوني بإحصائيات حول عدد سكان المنطقتين و نسبة البطالة و قائمة الأشخاص المستفيدين من المشاريع خاصة البناء الريفي .

-استمارة المقابلة :

تعني استمارة المقابلة مجموعة من الأسئلة أو استمارة يقوم الباحث بإستيفاء بياناتها من خلال مقابلة بينه و بين المبحوث .[1]

و نظرا لطبيعة مجتمع البحث الذي شمل أرياف أسر كل من مشة الشارف ، و مشة بن عمارة ، ولأن المبحوثين غير متجانسين من حيث مستوى التعليم ، ومنهم الاميون لذلك فضلت الإعتماد على استمارة المقابلة ، و تضمنت الإستمارة مجموعة من الاسئلة ترتبط بإشكالية البحث و فرضياته و اشتملت على المحاور التالية :

- المحور الأول خصص للبيانات الأولية ووصف خصائص المبحوثين من حيث الجنس و السن و المستوى الدراسي ، الحالة العائلية و المهنية .
- المحور الثاني يتعلق بمستوى تحقيق مشاريع التنمية الريفية لأهدافها .
- المحور الثالث تمحور حول الاحتياجات التي لم تحققها مشاريع التنمية الريفية .
- المحور الرابع دارت اسئلة حول مدى رضا السكان الأرياف عن مشاريع التنمية الريفية .

الوثائق و السجلات :

تم الاطلاع و استخدام تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية متمثلة بتقرير حول استرتيجية التنمية الريفية المستدامة و دليل إعداد مشروع تنموي جواري.

إضافة إلى سجلات و وثائق تتعلق بشروط الاستفادة من المشاريع التنموية من محافظة الغابات و إحصائيات لتعداد السكان من الفرع البلدي لمشة الشارف ,و الفرع البلدي لقرية بورياشي يوسف.

---

[1] – خالد حامد: المرجع السابق، ص143.

ثانيا :عرض و تحليل البيانات

1- البيانات العامة :

جدول رقم (02) : يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

المشة / الجنس	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
ذكر	79	89	18	100
أنثى	10	11	/	/
المجموع	89	100	18	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن أغلب أفراد العينة هم ذكور ذلك لأني إعتمدت في العينة على أرباب الأسر لذلك تأثرت خاصية النوع، ففي مشة الشارف قدرت نسبة الذكور ب 89 % أما نسبة الإناث مثلت 11 % تشير في معظمها إلى حالات ترمل و بالتالي تتكفل المرأة بإعالة أسرتها .

أما مشة بن عمارة فاقتصرت خاصية الجنس على الذكور لأنه لا يقطن فيها بشكل دائم سوى ثلاث عائلات، و باقي الأفراد هم شباب و رجال يأتون صباحا للعمل في مزارعهم و تربية الماشية و يغادرون مساءا .

جدول رقم (03) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

المشة / الفئات العمرية	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
30 سنة فأقل	/	/	03	17
40 -31	13	15	06	33
50 – 41	15	17	03	17
60 – 51	25	28	03	17
61 سنة فأكثر	36	40	03	17
المجموع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أنه في مشة الشارف تمثل الفئة العمرية من 61 سنة فأكثر أكبر نسبة من الفئات العمرية الأخرى قدرت ب 40 % من المبحوثين، و غياب نسبة الأفراد الأقل من 30 سنة المتزوجون أو المتكفلون بأسرهم و هذا يظهر إرتفاع سن الزواج حتى في المناطق الريفية التي كان أهاليها يميلون إلى تزويج أبناءهم في سن مبكر و يعود ذلك لعدة عوامل أهما الدراسة ، العمل في حيث تمثل الفئة العمرية من 31 – 40 سنة أقل نسبة قدرت ب 15% و هذه النتيجة تتوافق مع الدراسات السابقة فالهجرة ترتبط بسن الشباب و العمل و الإنتاج , وأن الفئات العمرية الكبيرة تميل إلى الإستقرار في الأرياف .

و في المقابل مشة بن عمارة تمثل فيها الفئة العمرية من 31 – 40 سنة أكبر نسبة قدرت ب 33 % لأن الأفراد الذين رجعوا للمنطقة رجعوا لأجل العمل و كسب الرزق .

جدول رقم (04) :يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

المشة / الحالة العائلية	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
أعزب	01	01	03	17
متزوج	78	88	15	83
مطلق	01	01	/	/
أرمل	09	10	/	/
المجموع	89	100	18	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن أغلبية أفراد العينة متزوجون بنسبة قدرت ب 88 % في مشة الشارف و 83% في مشة بن عمارة , و هذا راجع إلى طبيعة الفئة المبحوثة كونها متمثلة في أرباب الأسر، كما أن انخفاض نسبة الطلاق ،و وجود حالة واحدة في مشة الشارف تمثل نقطة تشابه بين المنطقتين ذات الطابع الريفي ، و مدى التمسك بالقيم و العادات الإجتماعية التي تستنكر الطلاق .

جدول رقم (05) :يمثل عدد أفراد الأسر

المشة / الحالة العائلية	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
3 – 1	20	22	16	89
6 – 4	46	52	02	11
9 – 7	18	20	/	/
10 فأكثر	5	06	/	/
المجموع	89	100	18	100

يوضح الجدول رقم (05) عدد أفراد الأسرة في كلا المنطقتين ، ففي مشة بن عمارة لم نذكر عدد أفراد الأسر إلا الأشخاص المقيمين بصفة دائمة و من ذلك يظهر الفرق في عد السكان في كلا المنطقتين ، على الرغم من انه قبل سنة 1990 كان عدد السكان تقريبا متساوي بمعدل 20 أسرة في مشة الشارف و 17 أسرة في مشة بن عمارة ، لكن تدني الأوضاع الأمنية في الجزائر بعد تلك الفترة ساهم في إزدياد معدل الهجرة الريفية كما أوضحته دراسة رشيد زوزو (الهجرة الريفية في ظل التحولات الإجتماعية الحديثة في الجزائر 1988-2008).

و بمقارنة المنطقتين من حيث معدلات الهجرة فنجد أن مشة بن عمارة قد شهدت سنة 1995 نزوح جماعي بعد ازدياد وتيرة العنف في المنطقة، خاصة أنها منطقة معزولة نسبيا و جبلية ، في المقابل لم تتضرر مشة الشارف بالأزمة الأمنية لموقعها القريب من الطريق الرئيسي و مراكز الأمن و كان معدل الهجرة فيها ضعيف لأجل العمل أو الدراسة .

جدول رقم (06) :يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المشة / المستوى الدراسي	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
أمي	32	36	08	44
يقرأ و يكتب	15	17	/	/
إبتدائي	5	06	07	39
متوسط	29	33	03	17
ثانوي	04	04	/	/
جامعي	04	04	/	/
المجموع	29	100	18	100

يتضح من الجدول رقم (06) أن المستوى التعليمي لأهالي المنطقتين منخفض إذ قدرت نسبة الأمية ب 44% في مشة بن عمارة و 36 % في مشة الشارف و نسبة الذين يجيدون القراءة و الكتابة درسوا في الزوايا و المدارس القرآنية قدرت ب 17 % ،و يرتبط المستوى التعليمي المنخفض بالفئات العمرية الأكثر من 50 سنة و التي عاشت فترة الاستعمار و مخلفاته حتى بعد الاستقلال إذ بلغت نسبة الأمية في الجزائر سنة 1954 ب 92 %.

أما المستويات التعليمية المرتفعة فقدرت ب 4 % من ذوي التعليم الجامعي في مشة الشارف التي تعتبر أكثر إستقرار من المنطقة الأخرى ,و هذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدراسة السابقة لصالح خليل الصقور التي جاءت بعنوان الضخ الريفي و التضخم الحضري :أن الأفراد ذوي المستويات التعليمية المرتفعة يميلون إلى الاستقرار بالمدن للعمل من جهة و توفر المراكز الثقيفية و المرافق العامة من جهة أخرى .

جدول رقم (07) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب النشاط المهني

المشة / الحالة العائلية	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
الفلاحة	21	24	18	100
الوظيف العمومي	28	31	/	/
التجارة الاعمال الحرة	05	06	/	/
التقاعد	22	25	/	/
البطالة	13	15	/	/
المجموع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن النشاط المهني الممارس في مشة بن عمارة هو الفلاحة من زراعة الأراضي و تربية المواشي بنسبة 100 % و هذا يظهر مدى ارتباط الإنسان بالأرض فالفلاحة هي النشاط الوحيد الذي يمارسه أهالي المنطقة ،و نجد ذلك يرتبط بالمستوى الدراسي للأفراد العينة كما ورد في الجدول رقم (06) أنهم ذوي مستوى تعليمي منخفض .

و بخلاف الواقع المهني في مشة الشارف يمارس فيها الأهالي وظائف مختلفة خاصة في إطار القطاع الحكومي بنسبة 31 % و تقل نسبة الفلاحون لتصل إلى 24 % ذلك نتيجة ازدياد عدد السكان و تقسيم الأراضي بعد الإصلاح الهيكلي ، و كذا أن نسبة المتقاعدون في حدود 25 % و البطالة في حدود 15 % أغلبهم نساء ،و هذه النسبة تظهر أن الريف لم تعد الزراعة هي المهنة الأساسية لسكانه.

2- مستوى تحقيق مشاريع التنمية الريفية لأهدافها

جدول رقم (08) : المشاريع التنموية في مشة الشارف و مشة بن عمارة .[1]

المشـــاريـــع التنمويـــة	
مشة الشارف	مشة بن عمارة
- البناء الريفي - الربط بشبكة الكهرباء - إدارة الشوارع - الربط بشبكة المياه - تهيئة الطريق - بناء مسجد - مدرسة ابتدائية - مركز صحي - غرس أشجار الزيتون - فرع بلدي	- البناء الريفي - الربط بشبكة الكهرباء - تصحيح المجاري المائية

يتضح من خلال الجدول رقم (08) أن مشة الشارف استفادت من مجموعة من المشاريع التنموية ساعدت في استقرار الأفراد في المنطقة بل و ساهمت في عودة بعض أبناء المنطقة المهاجرين و على الرغم من أنها لم تستفيد من مشاريع التنمية الريفية المندمجة(صناديق النحل,مواشي,أبقار, ...).

[1]*لم اذكر التكرارات والنسب لان جميع الإجابات متماثلة

في مقابل أن مشة بن عمارة لم تستفيد من المشاريع التنموية سوى البناء الريفي و الكهرباء و تصحيح المجاري المائية لتفادي انزلاق التربة، و هذا ما يفسر نقص عدد السكان في المنطقة و عدم استقرارهم لعدم توفر الخدمات الأساسية و تظهر حسب الجدول رقم (06) أن العامل الإقتصادي هو السبب الوحيد في عودتهم للمنطقة لإعتمادهم الكلي على الفلاحة كمصدر للدخل.

و بمقارنة المنطقتين من حيث مستوى الإستفادة من المشاريع التنموية , ومدى أهمية هذه المشاريع في الحد من الهجرة نجد ذلك يتفق مع نتائج دراسة بلقاسم زغدود (الهجرة الريفية إلى المراكز الحضرية و الصناعية) بأن توفر الخدمات الإجتماعية و الثقافية يساهم في استقرار السكان في الأرياف ، و ما تقوم عليه نظرية التنمية الريفية المتكاملة التي تنطلق من فكرة أن توفير كل المقومات التي تجعل من الريف مكان تطيب فيه الحياة.

جدول رقم(09) : يبين استفادة المبحوثين من المشاريع التنموية

المشة / الاحتمالات	مشـــة الشـارف		مشـة بن عمـــارة	
	ك	%	ك	%
نعم	47	53	06	33
لا	42	47	12	67
المجموع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم (09) أن نسبة 53% من المبحوثين من مشة الشارف اقروا بأنهم استفادوا من مشاريع التنمية الريفية ونسبة 47% منهم اقروا بعدم استفادتهم من أي مشروع تنموي .

وبخلاف مشة الشارف فان المبحوثين من مشة بن عمارة استفادت نسبة قليلة منهم من الدعم والمشاريع التنموية قدرت ب 33 % فقط ، ونسبة 67% منهم لم

يستفيدوا من أي مشروع ،وأن أنواع الدعم والاستفادة لكلا المنطقيتين تتضح في الجدول الموالي رقم (10)، وأسباب عدم الاستفادة تتضح في الجدول رقم (11).

جدول رقم (10) : يبين أنواع الاستفادة من الدعم

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
بناء ذاتي	04	09	/	/
بناء ريفي	42	89	05	83
أدوات زراعية	01	02	/	/
قرض مالي	/	/	01	17
المجموع	47	100	06	100

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن أكبر نسبة من المبحوثين استفادوا من البناء الريفي قدرت في مشة الشارف ب 89 % و83 % في مشة بن عمارة ، كما قدرت نسبة الذين استفاوا من البناء الذاتي ب09% في مشة الشارف ، في حين أن نسبة الدعم العمل الفلاحي ضئيلة جدا من الأدوات الفلاحية والقروض المالية .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن أشكال الدعم اقتصرت تقريبا على إعانات الصندوق الوطني للسكن ، في مقابل غياب الدعم من وكالة تشغيل الشباب و وكالة التنمية الاجتماعية و الصندوق الوطني لترقية نشاطات الحرف التقليدية و صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز لكن برغم اقتصار أشكال الدعم على البناء الريفي إلا أنه لعب دور بالغ الأهمية في الاستقرار وإنعاش الريف الجزائر ي .

جدول رقم (11) : يبين أسباب عدم الاستفادة من المشاريع التنموية

المشة / الأسباب	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
1-عدم العلم بالمشاريع	10	24	/	/
2-صعوبة الإجراءات الإدارية	24	57	08	67
عدم توفر الشروط الضرورية	08	19	04	33
المجمـوع	42	100	12	100

يتضح من خلال الجدول رقم (11) أن من أهم أسباب عدم استفادة الأهالي في كلا المنطقتين من المشاريع التنموية هو صعوبة الإجراءات الإدارية بنسبة قدرت ب 57% في مشة الشارف و67% في مشة بن عمارة ، فقد اقر الأهالي بوجود عراقيل إدارية ، وسوء تسيير للملفات على مستوى الجهات المعينة إذ برغم طول المدة الزمنية التي مضت على وضع الملفات إلا أنهم لم يستفيدوا من الدعم خاصة من مشاريع التنمية الريفية المندمجة التابعة لمحافظة الغابات (تربيه نحل ومواشي .ابقار.....) في حين أن نسبة الذين لا تتوفر فيهم الشروط الضرورية قدرت ب19% في مشة الشارف و33% في مشة بن عمارة ذلك، لأنه للاستفادة من الدعم خاصة الفلاحي لا بد من توفر عدة شروط خاصة ملكية الأرض وهو الشرط الذي يعيق استفادة الأهالي من الدعم خاصة الشباب منهم بسبب مشكلة التوارث وكذا تقسيم الأراضي التابعة للثورة الزراعيـة .

وقد أقر 24% من المبحوثين من مشة الشارف بعدم علمهم بالمشاريع خاصة مشاريع التنمية الريفية المندمجة، على الرغم من أن المخطط الوطني للتنمية الريفية يقوم على أساس استثارة السكان وتشجيعهم على الكشف على مشاكلهم واحتياجاتهم .

جدول رقم (12): يبين الطبيعة القانونية للسكن .

المشة / الحالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
مـلك	84	94	18	100
إيجار	05	06	/	/
المجمـوع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن الطبيعة القانونية للسكن في اغلبها ملكية خاصة حسب إجابات المبحوثين أن نسبة قدرت ب 94% في مشة الشارف، و نسبة 100% في مشة بن عمارة و بالرجوع إلى الجدول رقم (10) فان نسبة معتبرة من الأهالي قد استفادوا من البناء الريفي خاصة في مشتة الشارف في مقابل أن سكان مشة بن عمارة لم يرغب معظمهم من الاستفادة من البناء الريفي لأن المنطقة تفتقر إلى ادني الخدمات والمرافق العامة رغم أن معظمهم يسكن في بناءات قديمة وتفتقر إلى ادني الشروط الصحية .

جدول رقم (13) : يوضح مدى ملائمة المسكن من الناحية الصحية و الاجتماعية

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
ملائم	39	44	03	17
غير ملائم	50	56	15	83
المجموع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم(13) أن نسبة 44% من المبحوثين من مشتة الشارف يرون بأن مساكنهم ملائم من الناحية الصحية وكافي لعدد أفراد الأسرة و يتوفر على المرافق الضرورية من حمام ومطبخ، في مقابل أن نسبة 56% يرون بان مساكنهم غير مكتملة معظمهم من الذين استفادوا من البناء الريفي حيث يرون بأن مبلغ الدعم غير كافي إذ كان يقدر ب500000 دينار جزائري، وتم رفع قيمة الدعم إلى 700000 دينار جزائري في سنة 2008، لكن تبقى غير كافية لانجاز المسكن بمقاييس صحية، إضافة إلى ذلك أن السلطات تفرض عليهم إتمام الشكل الخارجي للمنزل ، وبذلك يصرف معظم المبلغ على الشكل الخارجي على حساب إتمام المرافق الضرورية من الداخل أما في مشة بن عمارة فقد أقر 83% من المبحوثين بأن مساكنهم غير ملائمة من الناحية الصحية و أن فيهم من لا يزال يسكن في بناء من طين، و الذين استفادوا من البناء الريفي لم يكفهم مبلغ الدعم لإتمام المنزل .

جدول رقم (14) : خاص بالتفكير بترك المنطقة

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
نعم	15	17	15	83
لا	74	83	03	17
المجمـوع	89	100	18	100

يتبين من خلال الجدول رقم (14) أن نسبة 83% من المبحوثين من مشة الشارف لا تفكر بالهجرة و هذا لأن المنطقة استفادت من عدة مشاريع تنموية كما سبق ذكر ذلك في الجدول رقم (07)، وبعكس ذلك فسكان مشة بن عمارة 83% منهم يفكرون بترك المنطقة والهجرة .

وهذا يظهر أنه كلما توفرت المرافق والخدمات العامة وفي الريف كلما قلت نسبة الهجرة، و بهذه النتيجة تكون فرضية البحث على درجة من الأهمية بأن مشاريع التنمية الريفية تساهم في الحد من الهجرة الداخلية .

جدول رقم (15) : بين أسباب تفكير المبحوثين في الهجرة

المشة / الاسباب	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
1-عدم توفر فرص العمل	03	20		
2-عدم توفر الخدمات الاجتماعية	05	33	08	53
3-نقص وسائل المواصلات	04	24	03	20
أسباب أخرى تذكر	03	20	04	27
المجموع	15	100	15	100

يتضح من خلال الجدول رقم (15) احتلال الأسباب الاجتماعية صدارة الترتيب فعدم توفر الخدمات الاجتماعية ووسائل النقل والمواصلات من أهم عوامل الطرد في الريف في كلا المنطقتين حيث قدرت ب 53% و20% من إجابات مبحوثين من مشة بن عمارة التي تعتبر منطقة لم تستفيد من المشاريع التنموية مقارنة بمشة الشارف .

في مقابل أن مشكلة الأمن لم تعد كعامل طرد من الريف الجزائري بعد تحسن الأوضاع الأمنية، وان العامل الاقتصادي لم يعد يحتل صدارة العوامل الطاردة من الريف لتأتي هذه النتيجة خلاف نتائج الدراسات السابقة بأن العامل الاقتصادي من أهم عوامل الهجرة الريفية ، كذلك انه من الأسباب التي ذكرها المبحوثين والتي جمعتها معا لاقتراب معناها هي ميلهم الشخصي والنفسي للعيش في المدينة والتمتع بمزاياها من وسائل ودور الترفيه والتسلية .

3 : إحتياجات سكان المنطقة :

جدول رقم (16) : يبين الاحتياجات التي لم تحققها مشاريع التنمية.[1]

المشة / الاحتياجات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
1-المياه الصالحة للشرب	09	07	18	36
2-الخدمات العامة	13	10	16	32
3-الخدماتالاتصالية الحديثة	49	39	03	06
4-وسائل النقل	40	32	09	18
5-احتياجات أخرى	15	12	04	08
المجموع	126	100	50	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن من أهم الاحتياجات التي لم تحقق لسكان مشة الشارف بإعتبارها منطقة تتوفر على مجموعة من الهياكل القاعدية الأساسية هي الربط بشبكة الانترنت و الخدمات الاتصالية الحديثة و ذلك حسب أراء المبحوثين و بنسبة 39 %، كذلك صرح 32 % منهم بانهم يعانون من مشكلة نقص وسائل المواصلات و خاصة النقل المدرسي . كما أقر 10% منهم أنه برغم توفر الخدمات العامة بالمنطقة إلا أن مستوى هذه الخدمات ضعيف، فعلى مستوى التعليم الإبتدائي هناك نقص في المدرسين و يتم دمج الأقسام الإبتدائية مع بعضهم البعض ، كما أن مستوى الخدمات الصحية ضعيف حتى ان الطبيب لا يتواجد في معظم الأيام .

كما بين الجدول اختلاف الاحتياجات بين المنطقتين ،فقد أقر سكان مشة بن عمارة و بنسبة 36 % أن أهم احتياجاتهم المياه الصالحة للشرب ، و عبر 32 % منهم على إفتقار المنطقة

---

[1] -لقد فاق التكرارات عدد المبحوثين نظرا لتعدد الإجابات.

لادنى المرافق و الخدمات و أن أهم إحتياجاتهم توفير المرافق الضرورية من مدرسة إبتدائية و قاعة علاج على الأقل كما أقرت نسبة 18 %من المبحوثين عن احتياجهم لوسائل النقل و المواصلات.

كما اقر 12 %من المبحوثين من مشة الشارف و 08 % من مشة بن عمارة بان هناك إحتياجات أخرى تتمثل في الدعم الفلاحي و إنشاء قنوات الري و سقي المزروعات .

جدول رقم (17): يوضح مدى تعبير مشاريع التنمية عن إحتياجات سكان المنطقة

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
نعم	55	62	03	17
لا	31	38	15	83
المجموع	89	100	18	100

يتضح من خلال الجدول رقم (17) أن نسبة 62 % من المبحوثين من مشة الشارف أقروا بأن المشاريع لا تعبر عن إحتياجاتهم، و أن هناك إحتياجات لم تحقق لهم حسب ما جاء في الجدول السابق رقم (16) و أن المنطقة لا تزال تعاني من عدة مشاكل و إحتياجات.

في حين عبر 83% من المبحوثين من مشة بن عمارة بأن المشاريع لا تعبر عن إحتياجاتهم ، وان سبب تفكير سكان المنطقة بالهجرة و عدم عودة أبناء المنطقة يرجع لعدم الملائمة بين احتياجاتهم و مشاريع التنمية .

جدول رقم (18): يوضح مشاركة المبحوثين في وضع و تنفيذ مشاريع التنمية

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	35	39	06	33	41	38
لا	54	62	12	67	66	62
المجموع	89	100	18	100	107	100

يتضح من خلال الجدول رقم (18) أن اغلب المبحوثين في كلا المنطقتين صرحوا بأنهم لم يشاركوا في وضع و تنفيذ مشاريع التنمية بالمنطقة بنسبة قدرت ب 62 % في حين أن نسبة 38 % صرحوا بأنهم شاركوا في وضع مشاريع التنمية لكن أرائهم لم تؤخذ بعين الاعتبار ففي مشة الشارف شارك سنة 2012 39 % من المبحوثين في وضع مجموعة من المشاريع التنمية الريفية بالمنطقة لكنها لم تنفذ ، وكذا في سنة 2010 شارك 33 % من مشة بن عمارة في وضع مجموعة من المشاريع بالتنسيق مع أعوان محافظة الغابات لكنها لم تنفذ لحد الساعة.

و من هذه المعطيات نلاحظ غياب أهم أسس و مبادئ التنمية الريفية و هي المشاركة الشعبية في وضع و تنفيذ المشاريع التنموية، فالتنمية تهدف بصفة عامة إلى تهيئة طاقات أفراد المجتمع لإستغلال موارد بيئتهم و الانتفاع بإمكانيات المجتمع و لكي يتحمل كل فرد مسئوليته إتجاه خطة الإنمائية خاصة و مجتمعه بصفة عامة ، ولكي تكون هذه المشاريع متوافقة و ملبية لإحتياجات أفراد المنطقة .

جدول رقم (19) : يبين إجابات المبحوثين حول مدى كفاية الخدمات و المرافق العامة للاستقرار بالمنطقة

المشة / الاحتمالات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
كافي	67	75	/	/
غير كافي	22	25	18	100
المجموع	89	100	18	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن توفر المرافق و الخدمات الاجتماعية العامة ما تزال إحدى أهم عوامل الطرد و الجذب كما أكدت عليها الدراسات السابقة ، ووفق لإجابات المبحوثين من مشة الشارف أقرت نسبة 75 % منهم بأن الخدمات و الدعم كافي للإستقرار بالمنطقة ، بخلاف مشة بن عمارة أقر جميع المبحوثين بأن الدعم و الخدمات غير كافية للإستقرار بالمنطقة ، وهذا ما يشير إلى رضا غالبية سكان مشة الشارف رغم أنها تتوفر على الخدمات الأساسية فقط (قاعة علاج , مدرسة , ماء , كهرباء).

جدول رقم (20) : يبين صعوبات و معوقات التنمية بمشة الشارف و مشة بن عمارة

المشة / المعوقات	مشة الشارف		مشة بن عمارة	
	ك	%	ك	%
1-غياب المشاركة	40	37	12	36
2-عوامل إجتماعية	50	46	13	40
3-غياب التنسيق و التكامل	12	11	06	18
4-عوامل أخرى	06	06	02	06
المجموع	108	100	33	100

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن أهم معوقات التنمية بكل من المنطقتين حسب إجابات المبحوثين و بنسبة قدرت ب 46 % في مشة الشارف و 40 %في مشة بن عمارة حيث يرون بأن العادات و التقاليد و كذا ضعف المستوى التعليمي لسكان المنطقتين كما جاء في الجدول رقم (06) يحول دون تحقيق مستوى تنموي مناسب بمعرفة حقوقهم و الدفاع عنها و المطالبة بتحقيق احتياجاتهم، كما اقر 37 %من المبحوثين من مشة الشارف و 36 % من مشة بن عمارة بان غياب المشاركة في وضع و تنفيذ مشاريع هي من معوقات التنمية لأنها لا تعبر و لا تتوافق مع احتياجاتهم.

في حين يرى 11% من المبحوثين من مشة الشارف و 18 % من مشة بن عمارة أن معوقات التنمية تتمثل في غياب التنسيق و التكامل بين جهود الجهات المعنية بالتنمية الريفية و كل جهة تعمل على حدا.

و حسب إجابات المبحوثين بكل من المنطقتين أن هناك صعوبات و معوقات أخرى للتنمية و هي البيروقراطية و المحسوبية فالإدارات و الجهات المسئولة عن التنمية تتعامل مع سكان الأرياف بازدراء ، و تضع مجموعة من العراقيل تحول دون استفادتهم من المشاريع .

ثالثا : اختبار صحة الفرضيات

-اختبار صحة الفرضية الجزئية الأولى : من خلال تحليل الجدول رقم (07) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب النشاط المهني تبين انخفاض نسبة البطالة لتصل إلى 15% في مشة الشارف ، و هي بطالة موسمية و ليست دائمة بسبب طبيعة النشاط الزراعي بالمنطقة و كما أن من أهداف التنمية الريفية توفير الخدمات و زيادة فعاليتها و التي تسهم في تحسين المستوى الصحي و الثقافي و التعليمي للريفيين و تعين على تحقيق الرفاهية لهم و هذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (08) الذي يوضح مدى استفادة كل منطقة من المشاريع التنموية و يظهر من خلال الجدول رقم (13) إن نسبة 83%من المبحوثين بمشة الشارف لا يفكرون بالهجرة من المنطقة أن المنطقة تتوفر على المرافق و الخدمات العامة و بخلاف مشة بن عمارة و لأنها لم تستفد من المشاريع التنموية يفكر 83% من سكانها بترك المنطقة إذا ما تحصلوا على عمل أخر.

و بناءا على هذه المعطيات تأكدت صحة الفرضية الجزئية الأولى و التي مفادها أن مشاريع التنمية الريفية خففت معظم أهدافها و من الأهداف التي حققتها تثبت سكان الأرياف في مناطقهم و الحد من الهجرة , توفير الخدمات الاجتماعية .

- اختبار صحة الفرضية الجزئية الثانية : و التي مفادها أن هناك عدد من الاحتياجات الضرورية التي لم تحقق لسكان الأرياف فإذا ما رجعنا للجدول رقم (16) الخاص باحتياجات سكان الريف نجدها تختلف فمنطقة مشة الشارف من احتياجاتها تحسين مستوى الخدمة و توفير الخدمات الاتصالية الحديثة ، بخلاف مشة بن عمارة و بحسب ما عبر المبحوثين فيها أن توفير الخدمات العامة من أهم الاحتياجات في المنطقة.

و هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية فإن هناك عدد من الاحتياجات الضرورية لم تحققها مشاريع التنمية لسكان الأرياف خاصة و إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لم يتم تطبيق جل آلياتها في معظم الأرياف باستثناء البناء الريفي ، ومشاريع التنمية الريفية المندمجة من تربية مواشي ، و تربية النحل ، غرس الأشجار المثمرة ،الحرث العميق ،تجربة لم يتم تطبيقها على كافة الأرياف باستثناء نسبة قليلة .

– اختبار صحة الفرضية الجزئية الثالثة :من خلال ما تم التوصل إليه في الدراسة الميدانية اتضح انه بالرغم من إن سكان مشة الشارف –المنطقة المستفادة من المشاريع–منطقتهم تتوفر على الخدمات الأساسية الضرورية فقط من كهرباء، مياه، مدرسة، قاعة علاج إلا أنهم و حسب نتائج الجدول رقم (19) يرون بأن الخدمات و المرافق العامة بالمنطقة كافية للاستقرار .رغم أنهم لم يشاركون في وضع و تنفيذ مشاريع التنمية حسب الجدول رقم (17)

وبهذه المعطيات نثبت صحة الفرضية القائلة بان مشاريع التنمية الريفية حققت رضا غالبية سكان الأرياف .

من خلال تحليل الجداول و التأكد من صحة الفرضيات الثلاث الجزئية نتأكد من صحة الفرضية العامة و أن مشاريع التنمية الريفية تساهم في الحد من الهجرة الداخلية و تساهم في استقرار سكان الأرياف.

و تتمثل أوجه الشبه و الاختلاف بين مشة الشارف و مشة بن عمارة فيما يلي :

- **أوجه الشبه :**

- أن المنطقتين ذات طابع ريفي بحسب التقسيم الذي تعتمده الجزائر، وتعتبران قرى حيث لا يتجاوز عدد البنايات في كل منهما مئة بناية، و لا تتجاوز المسافة بين البنايات 200 متر.
- أن المنطقتين تابعتين لنفس الإطار الإداري و هي بلدية بوشقوف .
- يسود المنطقتين نفس المناخ الطبيعي ، مناخ البحر الأبيض المتوسط الحار صيفا و بارد شتاءا و تسقط نفس كمية الأمطار من 600 ميلي لتر إلى 800ميليلتر .
- تشابه المنطقتين في العادات و التقاليد .

- **أوجه الاختلاف :**

- أن مشة الشارف استفادت من مجموعة من المشاريع التنموية و مشة بن عمارة لم تستفد إلا من بعض البناءات الريفية و تصحيح لمجاري المائية في الجبال تفاديا لانزلاق التربة.

- مشة الشارف قرية خطية و غير منعزلة أما مشة بن عمارة فتبعد عن الطريق الرئيسي ب 5 كلم .
- مشة الشارف منطقة سهلية أراضيها سهلة أما مشة بن عمارة منطقة جبلية و أراضيها وعرة .
- أن مشه بن عمارة تضررت من الأزمة الأمنية أكثر من مشه الشارف .
- أن عدد السكان في ازدياد في مشة الشارف ، أما في مشة بن عمارة في تناقص مستمر ذلك لانها تفتقر للخدمات العامة والمرافق الضرورية، في المقابل مشة الشارف تتوفر على الخدمات الضرورية من مدرسة ، قاعة علاج، فرع بلدي ، وسائل المواصلات .

رابعا: النتائج العامة

إن تحليل بيانات الدراسة الميدانية أفضى إلى جملة من الحقائق والنتائج أهمها:

-إن الفئات العمرية من61 سنة فأكثر تمثل اكبر نسبة من المبحوثين وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة بان الفئات العمرية الكبيرة تميل إلى الاستقرار في مواطنها حسب ما جاء في الجدول رقم (03).

– إن العامل الاقتصادي لم يعد يحتل صدارة العوامل الطاردة من الريف بل إن العامل الاجتماعي و توفر الخدمات المرافق العامة يلعب دور هام في استقرار سكان الأرياف .

– فاعلية المدخل المتكامل للتنمية الريفية فالتنمية التي تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية و الصحية و التعليمية و الاقتصادية هي وحدها القادرة على تثبيت سكان الأرياف و هذا ما أظهرته الدراسة المقارنة بين مشة بن عمارة و مشة الشارف .

– إن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر لم تطبق جل آلياتها و ان السكان البناء الريفي من أهم المشاريع الإنمائية و الآليات التي تسير بوتيرة جيدة .

– انعدام المشاركة الشعبية في وضع و تنفيذ مشاريع التنمية الريفية فالتنمية الحقيقية هي التي تعبر عن رغبا ت و احتياجات و مصالح الجماهير .

– إن من أهم أسباب عدم استفادة سكان الأرياف من المشاريع التنموية هو صعوبة و تعقد الإجراءات الإدارية حسب ما اتضح في الجدول رقم (11).

خامسا: التوصيات والاقتراحات

– قيام الجهات المكلفة بالتنمية الريفية بدراسات علمية مسبقة عن المجتمع المراد تنميته لتحديد موارده الطبيعية و البشرية و التعرف على القيم و العادات السائد ليكون التخطيط وفق الإمكانيات المتاحة .

– إشراك أفراد المجتمع الريفي في عمليات التخطيط للمشاريع التنمية و كذا تنفيذها لضمان نجاح عمليات وبرامج التنمية و استمرارها على المدى الطويل، و لما للمشاركة من تأثير فهي تعبر عن الاحتياجات الحقيقة لأفراد المجتمع .

– انتقاء القادة الشعبيين الأكثر تأثير و الذين تلقى أرائهم التقدير والقبول الواسع من أفراد المجتمع و استثمار جهودهم .

– الاستعانة بوسائل الاتصال للإعلام عن المشروعات التنموية وأهميتها للفرد والمجتمع .

– توفير برامج للتدريب المهني في المجال ألفلاحي من زراعة وتربية الحيوانات لضمان جودة المنتوج و المردودية الحسنة .

– تسهيل الإجراءات الإدارية الخاصة بالاستفادة من مشاريع التنمية الريفية بصفة خاصة .

– اعتماد المدخل التكاملي في التنمية الريفية بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وغيرها .

– الاهتمام بكافة فئات المجتمع خاصة المرأة لأنها تعد نصف المجتمع و إنكار دورها في التنمية له أثار سلبية كبيرة .

– المتابعة و التقييم المستمرين للمشاريع التنموية .

خلاصـــــة

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من الدراسات الميدانية تم التوصل إلى تأكيد صحة فرضيات البحث فمشاريع التنمية الريفية حققت معظم أهدافها فقد ساهمت في تحسين مستوى المعيشة بالريف و في استقرار السكان ، لكن من جهة أخرى هناك عدد من الاحتياجات الضرورية لم تحقق لسكان الأرياف كما انه لم تستفد جميع الأرياف من برامج و مشاريع التنمية الريفية باستثناء البناء الريفي ، كذلك أظهرت الدراسة الريفية المقارنة بين مشة الشارف و مشة بن عمارة إن مشاريع التنمية حققت رضا غالبية سكان مشة الشارف باعتبارها منطقة استفادت من مجموعة من المشاريع التنموية.

خاتمـــــــــــة

إن الهجرة الريفية في الجزائر ظاهرة اجتماعية قديمة حديثة اشتدت حدتها مع دخول الاستعمار الفرنسي ، نتيجة لاستيلاء المعمرين على الأراضي الفلاحين بشتى الأساليب ، فادى ذلك إلى ظهور حركات سكانية و هجرة ريفية في اتجاهين اتجاه تخطى حدود الوطن نحو فرنسا وأوروبا و الشرق العربي، والاتجاه الثاني نحو المدن الداخلية للعمل في مزارع المعمرين.

إلا أن أعلى إحصائيات الهجرة الداخلية سجلت إبان الثورة التحريرية لان قوات الاحتلال ركزت عملياتها في الأرياف، لترتفع نسبة سكان المدن إلى 30% سنة1960 ، في حين أنها لم تتجاوز 20% سنة 1948.

و بعد الاستقلال و في ظل سياسة التسيير الذاتي التي حصرت أهمية العالم الريفي في الفلاحة و الإنتاج الزراعي، و أغفلت الاهتمام بالأوضاع الاجتماعية للفلاحين و سكان الريف عامة، و بدلا من تعمل على استقرار الريفيين شكلت بذلك عامل طرد لهم وازدادت معدلات الهجرة نحو المدن.

وفي مرحلة النظام الاشتراكي ركزت الجزائر على إنشاء وإقامة أقطاب صناعية في المدن، و إقامة منشات جامعية للخدمات الاجتماعية، و تم توسيع شبكة الطرقات كل هذه المتغيرات كانت بمثابة عوامل جذب لسكان الأرياف ، رغم أن ذلك واكب تطبيق سياسة الثورة الزراعية في الريف لأنها لم تحقق أهداف التي قامت من امن اجلها سواء الاقتصادية والاجتماعية.

لكن بفضل تشجيع القطاع الزراعي الخاص ، و استقلالية المستثمرات الفلاحية، و تحقيق تجربة استصلاح الأراضي نتائج مشجعة ، في مقابل ذلك صعوبة العيش في المدن بسبب الاجتماعية و الاقتصادية الحادة التي عرفتها الجزائر في الثمانينات من القرن العشرين في مجالات التشغيل والسكن والمرافق العمومية ، كل ذلك أدى إلى انخفاض مستوى الهجرة الريفية.

إلا أن تدهور الوضع الأمني في الجزائر في التسعينيات كان له انعكاسات خطيرة على الأرياف ، لأنها كانت مسرحا للعمليات العسكرية اضطر الكثير من سكانها الهجرة نحو المدن فرارا من العنف .

و مع بداية القرن 21 أطلقت الحكومة الجزائرية المخطط الوطني للتنمية الريفية التي كان من أهم أهدافه الحد من الهجرة بتحسين وضعية الريف الاجتماعية و الاقتصادية.

فالتنمية الريفية في الجزائر و بتحليل الجانب النظري للدراسة كنت نتاج التحولات الاقتصادية والسياسية ، و رغم تعدد المشروعات و اختلاف أحجامها إلا أنها لم تشهد تطبيق مشروع اقتصادي و اجتماعي منسجم ، حتى أن إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة لم يتم تطبيق كل آلياتها و تحقيق كل أهدافها.

وقد أوضحت الدراسة الميدانية و بمقارنة الوضعية الإنمائية لكل من مشة الشارف و مشة بن عمارة تبين أن سياسة التجديد الريفي سمحت عموما بتغطية مرضية لحاجات السكان الاجتماعية لكن بشكل غير متكافئ و لم تشمل جميع الأرياف خاصة المنعزلة .

وعلى الرغم من اقتصار مشاريع التنمية الريفية على الخدمات الأساسية إلا أنها ساهمت في الحد من الداخلية و في استقرار سكان الأرياف .

كما أن نتائج هذه الدراسة كشفت عن ظواهر أخرى جديرة بالبحث و الاهتمام كالهجرة المعاكسة من المدن إلى الأرياف، التي تظهر كشكل من أشكال الهجرة الداخلية له أثار ايجابية على كل من الريف و المدينة .

وأرجو أن تكون هذه الدراسة قد أضافت شيء ولو بسيط للرصيد العلمي في مجال العلوم الاجتماعية على العموم وفي مجال علم اجتماع الريفي و علم اجتماع تخطيط تنمية اجتماعية و على الخصوص.

قائمة المراجع

1-الكتب

1-احمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

2-احمد سامر الدعبوسي: **التنمية والسكان**، مكتب المجتمع العربي، الأردن ، 2007.

3-إسماعيل قيرة،علي غربي: **في سوسيولوجيا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

6-حسن عبد الحميد احمد رشوان: **علم اجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

7-حسن عبد القادر صالح: **التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية(دراسة تطبيقية على الوطن العربي)**، دار وائل ، عمان، الأردن، 2002.

8-خالد حامد: **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.

9-خليل عبد الهادي البدو: **علم اجتماع السكان**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2009.

10-ريحي مصطفى،عثمان محمد غنيم: **مناهج و أساليب البحث العلمي**، دار صفاء، عمان ، الأردن، 2000.

11-السيد رشاد غنيم: **دراسات في علم اجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

12-السيد عبد المعطي السيد: **علم اجتماع المكان**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004.

13-صالح خليل صقور: **الهجرة الداخلية (الضخ الريفي والتضخم الحضري) أشكالها ودوافعها وأثارها على البلدان النامية-الأردن حالة تطبيقية-**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن،2002.

13-صالح مهدي العامري: **الخطر في المشاريع(مشاريع أساسية واستراتيجيات الاستجابة)**، جامعة البتراء، الأردن، 2007.

14-طارق السيد: **علم اجتماع المكان**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.

15-عبد الله عطوي: **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

16-عبد الحميد بوقصاص: **النماذج الريفية الحضرية(مجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.

17-عبد الرزاق الهلالي: **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكاتب العربي للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

18-عبد القادر القصير: **الهجرة من الريف إلى المدن (دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة الريفية في المغرب)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

19-عبد اللطيف بن اشنهو: **الهجرة الريفية في الجزائر**، ت: عبد الحميد اتاسي، مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، دون سنة نشر.

20-عبد الهادي الجوهري: **معجم علم الاجتماع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 1999.

21-علي عبد الرزاق جلبي: **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

22-فضيل دليو وآخرون: **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية**، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، الجزائر، 2003.

23-محمد جاسم محمد علي شعبان العاني: **الإقليم والتخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

24-محمد السويدي: **مقدمة في الدراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر دون سنة نشر.

25- محمد السيد الإمام : **المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

26-محمد عباس إبراهيم: **التحديث والتغير في المجتمع القروي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.

27-محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

28-محمد علاء الدين عبد القادر: **علم الاجتماع المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية**، منشاة المعارف، الإسكندرية مصر، 2003.

29-ممدوح عبد الله ابورمان،محمد جاسم محمد شعبان العاني: **نظريات وأساليب التخطيط** الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2005.

30-منال طلعت محمود: **التنمية والمجتمع (مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية)**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2001.

31-منير عبد الحميد كرادشة: **علم السكان والديموغرافيا**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن،2010.

2-**القواميس والمعاجم**

1-احمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

2-محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

3-المجلات

1-احمد فلاح العموش: **الهجرة الريفية الحضرية(دراسة ميدانية في تمثيل المهاجرين الريفيين إلى مدينة عمان)**، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد28، 2008.

2-عبد السلام فيلالي: **هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية**، مجلة التواصل ، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،العدد24، جوان2008.

4-الرسائل الجامعية

1-بلقاسم زغدود: **الهجرة الريفية إلى المراكز الحضرية والصناعية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

2-رشيد زوزو: **الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008(دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

3-عبد الرحمان سواليمة: **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة -البناء الريفي نموذجا(دراسة ميدانية ببلدية أولاد سلام بباتنة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.

5-التقارير

1-ديوان الإحصاء: دليل التعداد، الجزائر، 2008.

2-محافظة الغابات: **مشاريع التنمية الريفية المندمجة**، ولاية قالمة، 2014.

3-رشيد بن عيسى: **إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة**، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،الجزائر ،2004.

4-رشيد بن عيسى: **إعداد وتنفيذ مشروع جواري(دليل وإجراءات)**،وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 2004

6-المواقع الالكترونية

1-المنتدى ألمغاربي الأول لجميع المهندسين والتقنيين بالمغرب العربي الكبير:

www.ingdz.com/vb/Sbawthread.php.

بتاريخ2014/03/05 على الساعة13.20

7-المراجع باللغة الاجنبية

1- Man Singh, Panos Bardis: **The family Asia**, George Allin and Unwin, londin,19791 .

2-Monder: AH **agricultural Extension** , A reference, EAO, Rom, 1980.

الملاحق

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعـــة 08 ماي 1945 -قالمة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـــم: العلـــوم الاجتماعيـــــــة
تخصص: تخطيط وتنمية اجتماعية

استمارة مقابلة لموضوع البحث:

دور مشاريع التنمية الريفية في الحد من الهجرة الداخلية

دراسة ميدانية مقارنة بين مشة الشارف و مشة بن عمارة ببلدية بوشقوف ولاية قالمة

إعداد الطالبة:
بساقلية شافية

إشراف الأستاذ:
د/ماهر فرحان

2014-2013

إستمارة مقابلة

أولا : بيانات عامة

1- الجنس : ذكـر ☐ انثى : ☐

2- العمر :

3- الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

4- عدد أفراد الأسرة : .....

5- المستوى التعليمي : أمي ☐ يقرأ و يكتب ☐

إبتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

6- النشاط المهني : .....

ثانيا : مستوى تحقيق مشاريع التنمية الريفية لأهدافها .

7- ما هي المشاريع التنموية التي استفادت منها المنطقة ؟

.....

8- هل استفدت أنت شخصيا من أي مشروع تنموي ؟

نعم ☐ لا ☐

9- إذا كانت الإجابة بلا ما هي الأسباب عدم الاستفادة ؟

أ- لأنك غير محتاج للدعم ☐ ب- لعدم علمك بالمشاريع ☐

ج- لصعوبة الإجراءات الإدارية ☐ د- لعدم توفر الشروط الضرورية ☐

هـ- أخرى تذكر .....

10- هل المنزل الذي تسكن فيه ؟

ملك ☐ إيجار ☐

11-إذا كان ملك هل هو من ؟

أ- أموالك الخاصة ☐ ب- دعم الدولة ☐

ج- بناء جديد ☐ د- بناء قديم ☐

12-هل المسكن ملائم من الناحية الاجتماعية

ملائم ☐ غير ملائم ☐

13-تساهم المرأة في النشاط الإقتصادي و الإجتماعي بالمنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

14-هل تفكر بترك المنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

15-إذا كانت الإجابة بنعم ما هي الأسباب ؟

ا-عدم توفر فرص العمل ☐ ب- عدم توفر الخدمات الإجتماعية ☐

ج- عدم توفر الأمن ☐ د- نقص وسائل المواصلات ☐

هـ- عدم توفر المسكن ☐ و- الظروف الطبيعية القاسية ☐

ز- أخرى تذكر .....

ثالثا: احتياجات سكان المنطقة

16-هل مياه الشرب متوفرة بشكل كافي ؟

نعم ☐ لا ☐

17-هل شبكة الكهرباء تغطي كامل المنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

18-هل المرافق العامة متوفرة بشكل كافي في المنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

رابعا : مدى رضا سكان المنطقة على مشاريع التنمية :

19-هل تعبر المشاريع عن احتياجاتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

20-هل تشاركون في وضع و تنفيذ مشاريع التنمية بالمنطقة ؟

نعم ☐ لا ☐

21-هل الخدمات و المرافق العامة كافية للإستقرار بالمنطقة ؟

كافي ☐ غير كافي ☐

22-ما هي الصعوبات و معوقات التنمية بالمنطقة ؟

أ- .....

ب- .....

ج-.....

د-.....